

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخمسون



الجلسة العامة

الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الساعة ١٥:٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد فريتاس دو أمارال (البرتغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أول المتكلمين
 نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية باليابان،
 سعادة السيد يوهى كونو الذي أعطيه الكلمة الآن

السيد كونو (اليابان) (تكلم باليابانية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود نياحة عن حكومة اليابان أن أبدأ كلمتي إلى الجمعية العامة بالاعراب عن التهنئة بالذكرى السنوية الخامسة لإنشاء الأمم المتحدة. كما أود أن أتوجه بتهنئتي القلبية إلى سعادة الأستاذ فريتاس دو أمارال، بمناسبة توليكم رئاسة هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة.

لقد مضى نصف قرن على تأسيس الأمم المتحدة. وعندما نتذكر أن المنظمة التي سبقتها، عصبة الأمم، لم تصمد إلا لأكثر من ٢٠ عاماً بقليل، فإننا نعتبر مجرد طول عمر هذه المنظمة خيراً. ولكن هذه ليست نهاية القصة. فعندما ننظر إلى المستقبل نجد أن مهمة الأمم المتحدة سوف تصبح أكثر أهمية. ولهذا فإنني متاثر جداً التأثر لحصولي على شرف وامتياز تمثيل حكومة اليابان في هذه الدورة التاريخية الهامة للجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن المواجهة بين الدولتين العظميين خلال السنوات الخمسين الماضية شلت في بعض الأحيان عمل الأمم المتحدة، إلا أن هيكل المجتمع الدولي مر في الآونة الأخيرة بتغير هائل. فخلال هذه الفترة زاد عدد سكان العالم بأكثر من الصحف، وأدت هذه الزيادة الهائلة إلى سلسلة من المشاكل على الصعيد العالمي. إضافة إلى ذلك، ونظراً للتزايد السريع للصراعات الإقليمية في السنوات التي تلت انتهاء الحرب الباردة، يوجد الآن ما يقدر بثلاثين مليون لاجئ في العالم. وكما وضح الأمين العام بطرس بطرس غالى، في خطابه في جنيف مؤخراً، فإنه في الوقت الذي نقترب فيه من نهاية القرن

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطاب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطاب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطاب الأصلي. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتتوقيع أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178, نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نسخة (*) بعد نتيجة تصويب مسجل وأو تصويب بناءً الأسماء، يرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

95-86098

* 9586098 *

إلى الأداء الاقتصادي الفائق لمنطقة شرق آسيا، لا يملك إلا أن يسلم بجلاًء بأهمية تعزيز آليات السوق، وتشجيع تحرير التجارة والاستثمار. وأود أيضاً أن أؤكد مرة أخرى الحاجة إلى الحفاظ على النظام متعدد الأطراف للتجارة غير المقيدة وتعزيزه، وأهم ما فيه منظمة التجارة العالمية التي تأسست في وقت مبكر من هذا العام.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى هيئة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ بصفتها مثلاً طيباً على التعاون الإقليمي المفتوح الذي يرفض الإقليمية المانعة. وتنوي اليابان، التي ستترأس مؤتمر تلك الهيئة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام بمدينة أوساكا، أن تسهم بفعالية في استمرار تعزيز هذا التعاون الإقليمي تحت رعاية تلك الهيئة.

وتزايد أهمية مفهوم التنمية الاجتماعية بالنسبة لضمان أن تقود التنمية الاقتصادية والنمو إلى دعم رفاه الفرد وإلى أمن المجتمع برمتّه وازدهاره عن طريق تشجيع التعليم والتدريب واحترام حقوق الإنسان والنهوض بمركز المرأة. وتعمل اليابان على تعزيز تعاوّنها الدولي في كل هذه المجالات. وتعلق أهمية خاصة على دور المرأة في التنمية، ولهذا أعلنت في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد مؤخراً في بيجين، عن سياسة جديدة لزيادة مساعداتها الإنمائية في مجالات الأولوية الثلاثة، وهي الارتقاء بالمستويات التعليمية، والنهوض بالصحة، وتشجيع الاشتراك الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

وتقوم الحاجة إلى اتباع نهج شامل عند وضع الاستراتيجية الإنمائية الجديدة التي اقترحتها في وقت سابق. ويشمل هذا النهج المساعدات الرسمية للتنمية بالإضافة إلى مجموعة من التدابير المتعلقة بالسياسة العامة في مجالات التجارة والاستثمار وسياسات الاقتصاد الكلي ونقل التكنولوجيا وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية. ومن المهم فضلاً عن ذلك اتخاذ نهج تفاضلي يطبق أفضل مزيج للسياسات وفقاً للمرحلة المعينة من التنمية التي يمر بها كل بلد.

وبناءً على هذه الفلسفة الأساسية، أود أن أعرض المبادئ الارشادية الملموسة الثلاثة التالية.

أولاً، وضع أهداف واقعية للتنمية تشير بوضوح إلى النتائج المتوقعة للتنمية. وينبغي للبلدان النامية والبلدان المانحة أن تعمل معاً لتحقيق تلك الأهداف. وأود مثلاً أن

العشرين، يعيش ١,٣ بليون نسمة في فقر مدقع وأكثر من ١,٥ بليون نسمة لا يحصلون حتى على أبسط خدمات الرعاية الصحية. وغني عن القول أن المشاكل المتزايدة الحدة المتعلقة بالتدور البيئي، بما في ذلك الاحترار العالمي، واحتثاث الغابات والتلوث البحري لا تزال قائمة.

والأمم المتحدة هي المنظمة الدولية العالمية الوحيدة الموجودة لمعالجة هذه المشاكل الضخمة ولضمان توفير السلام والرخاء للمجتمع الدولي. وللهذا فمن الضروري في الوقت الراهن أن تعزز الأمم المتحدة بصدق أعمالها وأن تتخذ إجراءات ملموسة لصلاح الميادين المالية، والاقتصادية والاجتماعية، والسياسية. وقد كان التعاون مع الأمم المتحدة دائمًا عاملاً هاماً لسياسة اليابان الخارجية. وأود في البداية أن أعلن أن اليابان مصممة من الآن فصاعداً على الاستمرار في توطيد هذا التعاون والاسهام بنشاط في تدعيم أعمال المنظمة.

النقطة الأولى التي أود أن أناقشها بالنسبة للتحديات الدولية البالغة الأهمية في العهد الجديد، عهد ما بعد الحرب الباردة، هي أن تنمية البلدان النامية يجب معالجتها من منظور جديد. فتحقيق البلدان النامية لقدر أكبر من الاعتماد على الذات في المجال الاقتصادي عن طريق التنمية يساعد على نمو الاقتصاد العالمي في مجمله، ويساعد، بدوره، على استقرار النظام الدولي الجديد.

حتى الآن تتجه قضايا التنمية صوب النواحي السياسية في إطار المواجهة بين الشرق والغرب، ولا تعالج من المنظور الأساسي للتنمية. ومع ذلك بدأاليوم يظهر جو يمكن أن تعالج فيه مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية علاجاً سلیماً من منظور التعاون والمشاركة. وفي هذه المناسبة، أود أن أؤكد من جديد الحاجة إلى رسم استراتيجية للتنمية أكثر شمولًا بغية تحقيق السلام والازدهار في المجتمع الدولي برمتّه.

وفي معالجة قضايا التنمية، أرى أن المساعدات الرسمية للتنمية ستستمر في القيام بدور هام. وإذا تذكر اليابان المساعدات التي تلقّتها من البلدان الأخرى في الماضي، فستواصل، بصفتها أكبر مانح للمعونة في العالم الآن، جهودها لزيادة المساعدات الرسمية التي تقدمها في مجال التنمية.

إلا أنه من ناحية أخرى، لا يمكن لاستراتيجية التنمية التي نزمع الأخذ بها من الآن أن تقتصر ببساطة على المساعدة الإنمائية. فعلى سبيل المثال عندما ينظر المرء

واستجابة لمشاكل اللاجئين التي يتسع نطاقها بسرعة والتي تترجم عن هذه الصراعات العديدة، تواصل اليابان دعم أنشطة الهيئات التي من قبيل مكتب موضوع الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

ومن المهم أيضاً أن يتم التشديد بقوة، من جانب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، على منع الصراعات. وتندعم اليابان تعزيز جهود الأمم المتحدة في مجال الدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك إيفاد بعثات لتحقق الحقائق وتقديم الدعم السياسي من خلال مساعدتها الحميدة أو جهود وساطتها.

وبغية تشجيع منع الصراعات وتسويتها عند اندلاعها، تشارك اليابان مع منظومة الأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة في رعاية الندوة رفيعة المستوى - السلام والتنمية: مشاكل الصراعات في إفريقيا - التي ستتعقد في الشهر القادم.

ومن بين جميع المنازعات الإقليمية التي نشهد لها في عالمنا اليوم، ينبغي الإشارة بشكل خاص إلى الصراع الجاري في يوغوسلافيا السابقة. ولن يتحقق السلام في ذلك الصراع باستخدام القوة من جانب الأطراف المعنية؛ ولا بد من السعي إلى تحقيقه من خلال المفاوضات. وتوجد الآن فرصة سانحة للأطراف للدخول في محادثات سلام. ومن الضروري لا نضيع هذه الفرصة وأن تبذل كل الأطراف المعنية قصارى جهدها لتحقيق السلام. وتواصل اليابان دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام التي تبذلها البلدان المعنية وكذلك الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة في هذا المضمار. كما أنها تقدم التعاون اللازم، بما في ذلك المساعدة الإنسانية. وتعتمد اليابان أيضاً التعاون في تعمير المنطقة بالاشتراك مع البلدان المعنية الأخرى والمنظمات الدولية ذات الصلة بمجرد التوصل إلى نهاية للصراع وعودة السلام.

وأنتقل الآن إلى الحالة في الشرق الأوسط. إن اليابان تساهم بنشاط في الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية سلمية. وترحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر في المفاوضات بشأن توسيع نطاق الحكم الذاتي المؤقت للفلسطينيين، وتومن بأن هذا الاتفاق سيكون خطوة رئيسية إلى الأمام في عملية السلام.

ويعتبر تعزيز نزع السلاح ودعم نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل من العناصر الضرورية لصون السلام والاستقرار الدوليين. وبينما تخفض البلدان الإنفاق

اقتراح أن تتولى الأمم المتحدة، بالتعاون مع هيئات أخرى مثل جامعة الأمم المتحدة، إجراء دراسة لوضع أهداف للتنمية. وهذه الأهداف يجب أن تجمع بين مؤشرات تقيس النمو الاقتصادي في بلد نام بالزيادة في ناتجه القومي الإجمالي عن مستوى ثابت في إطار زمن محدد مثلًا، وبين مؤشرات تبين درجة التنمية الاجتماعية وفتات العدة عوامل منها معدل الأمية ومعدل وفيات الرضع وغير ذلك.

ثانياً، من المهم أن تشجع التنمية القائمة على المشاركة والتي ينخرط فيها فضلاً عن الحكومات المركزية.أعضاء جدد في مجال التنمية مثل المنظمات غير الحكومية والحكومات المحلية.

ثالثاً، يجب استمرار تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأود أن اقترح دراسة التدابير المالية اللازمة، بما فيها إنشاء آلية فعالة لهذا الغرض داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولئن كانت الاحتمالات ضئيلة لحدوث مواجهة أو صراع واسع النطاق بين الدول اليوم، بالمقارنة بفتررة الحرب الباردة، فإن الصراعات الإقليمية الناتجة عن التناحر الديني أو الطائفي تسبب قلقاً شديداً. ولما كان الفقر في كثير من الحالات سبب هذه الصراعات، فمن الضروري أن تعالج قضايا التنمية على الفور. وفي نفس الوقت يمكن لصراع معين أن يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية، مما يسفر عن حلقة مفرغة.

ولا ريب أن الجهود التي تبذلها البلدان المعنية، وكذلك جهود البلدان الأخرى في المنطقة، تعتبر عنصراً أساسياً لتسوية المنازعات الإقليمية. بيد أنه ينبغي بالإضافة إلى ذلك أن يعكف المجتمع الدولي بجدية على حسم المنازعات. ولهذا الغرض، لابد من دعم وظائف الأمم المتحدة.

وتعتبر عمليات حفظ السلام التي تستند إلى جهود الأطراف المعنية من الوسائل الفعالة للمساعدة في تسوية المنازعات. كما أن وزع قوات حفظ السلام يمكن أن يضطلع أيضاً بدور هام في منع اندلاع الصراعات. لذا، من الضروري أن يواصل المجتمع الدولي دعم هذه العمليات والعمل على زيادة تحسينها. وتعاون اليابان بنشاط مع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تعتمد المشاركة في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان. وعلاوة على ذلك،

هذه الدورة للجمعية العامة يطالب بوقف التجارب النووية. وأأمل أن يحظى ذلك المشروع بالتأييد والتعاون من جميع الدول الأعضاء.

وبالإضافة إلى ذلك، أناشد جميع الدول أن تعمل بقوة من أجل خفض الأسلحة التقليدية وتحديدها. وقد ثبت أن سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، الذي يستهدف تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة، حق نجاحاً كبيراً، إذ سجّل أكثر من ٩٠ في المائة من عمليات نقل الأسلحة التقليدية التي تمت في كل أنحاء العالم. وأشجع بقوة على قيام المزيد من الدول بالمشاركة في السجل. كما أن الإنشاء السريع لآلية دولية لمراقبة تصدير الأسلحة التقليدية يعتبر من الوسائل ذات الأهمية البالغة.

إن مشكلة الألغام البرية التي يتعين تطهيرها ليست قضية إنسانية فحسب، ولكنها أيضاً عقبة كؤود في وجه عملية الإصلاح والتعهير في الميدان الاقتصادي. وهناك حاجة عاجلة إلى قيام تعاون دولي وتطوير تكنولوجيا لتطهير هذه الألغام. وإذا تطلع إلى المستقبل، فإننا نرى أن من الأهمية بمكان أيضاً أن نمعن النظر في إطار اللوائح التنظيمية الدولية فيما يتعلق باستخدام وإنتاج ونقل الألغام البرية المضادة للأفراد وأن نعزز ذلك الإطار.

ومن المشاكل الخطيرة الأخرى التي تواجه المجتمع الدولي مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة. وتعتزم اليابان أن تتقىم بمشروع قرار إلى الجمعية العامة في هذه الدورة حول استحداث فريق خبراء يعمل تحت إشراف الأمين العام لمعالجة هذه القضية.

وكما قلت في مستهل ملاحظاتي، نود أن نفتئم الفرصة التاريخية التي يتيحها الاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة لكي نحقق إصلاحات محددة تستهدف تعزيز وظائف المنظمة التي تزداد أهميتها بصورة مطردة. وفي هذه المناسبة، أود أن أعرض آرائي فيما يتعلق بالاصلاحات التي سيضطلع بها في ثلاثة مجالات هي: الإصلاح المالي، والإصلاحات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح مجلس الأمن.

وإذا لم تتعزز كفاءة هذه الهيئات، وتصبح قاعدتها المالية سليمة وقوية، فلن يتحقق أي تعزيز حقيقي لوظائف الأمم المتحدة. وفي الوقت الحالي، تبلغ الاستثمارات غير المسددة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أكثر من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة. ويتحتم علينا، بوصفنا الدول الأعضاء، أن ندرك أبعاد

العسكري المفترض من خلال الجهد الرامي لتخفيض الأسلحة، فإن الموارد التي يتم توفيرها نتيجة لذلك يمكن تخصيصها لأهداف التنمية. وعلى عكس ذلك، ينبغي ألا يؤدي التقدم المحرز في التنمية الاقتصادية إلى تكديس الأسلحة، ولهذا السبب أيضاً، يكون من الضروري مضاعفة الجهد في مجال نزع السلاح.

وفي هذا العام، الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لإلقاء أول قنبلتين ذريتين على هيروشيما وناغازaki، ترحب اليابان بالقرار الخاص بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة الذرية إلى أجل غير مسمى، الذي يعد مساهمة هامة في تعزيز قاعدة نظام عدم الانتشار، ويمثل تقدماً هاماً صوب القضاء على الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وكخطوة هامة صوب نزع السلاح النووي، لا بد من بذل جهود متتجدة لاستكمال المفاوضات بشأن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب بحلول الربيع المقبل والتوقيع عليها بحلول خريف عام ١٩٩٦ على الأكثـر. وستبذل اليابان قصارى جهدها، مدافعة في ذلك بإرادة سياسية ثابتة، وبالتعاون مع بلدان أخرى، من أجل تحقيق هذا الهدف البالغ الأهمية. وفيما يتعلق بنطاق أحكام هذه المعاهدة التي تمنع التجارب النووية، نقدر بالغ التقدير البيانات التي أعلنتها فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والتي تشير إلى تأييد هذه الدول للحظر الكامل على جميع التجارب النووية، ويحذونا الأمل في أن تتخذ الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية نفس الموقف دون تأخير. وأود أن أكرر هنا التأكيد على المقترن الذي طرحته في خطابي أمام هذه الهيئة في العام الماضي بأن يقام في اليابان حفل التوقيع على تلك المعاهدة بمجرد إبرامها.

ولا يسعني إلا أن أبدي عميق الأسف إزاء التجارب النووية التي أجرتها بلدان معينة وذلك في أعقاب القرار الخاص بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى ما لا نهاية الذي وافق عليه بالاجماع الدول الأطراف في المعاهدة، وبعد أن بدأ المجتمع الدولي يعمل من أجل إحراز المزيد من التقدم لبلوغ عالم خال من الأسلحة النووية. وأود في هذه المناسبة أن أؤكد مجدداً أن الدول الحائزة للأسلحة النووية، التي منحت مركزاً خاصاً بموجب المعاهدة، عليها التزام بأن تستجيب للثقة التي وضعتها فيها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فتشترك في جهود حقيقة لنزع السلاح النووي. وما فتئت اليابان تطالب باستمرار بوقف التجارب النووية، وهي تعتقد أن تتقىم بمشروع قرار في

على تحمل المسؤوليات العالمية، وكذلك بزيادة الأعضاء غير الدائمين بعدد مناسب من الدول.

وكما بينت هنا في العام الماضي، فإن اليابان، بتأييد من بلدان كثيرة، مستعدة للاضطلاع بمسؤولياتها كعضو دائم في مجلس الأمن، وفقاً لفلسفتها الأساسية تجاه المساهمات الدولية، بما في ذلك عدم اللجوء إلى استخدام القوة الذي يحظره دستورها. وحول هذه النقطة، أود أن أنتهز هذه الفرصة مرة أخرى لأعبر عن تقديرى للبلدان الكثيرة التي أعربت عن تأييد لها لعضوية اليابان الدائمة في مجلس الأمن.

إنني أحث جميع الدول الأعضاء على أن تخاضع جهودها من أجل التوصل إلى إطار عريض للإصلاح بنهائية الدورة الحالية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، بالبناء على النتائج التي توصلت إليها المناقشات التي جرت داخل الفريق العامل على مدى العامين الماضيين، ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المضموني المحرز أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة؛ وبالاستفادة أيضاً من قوة الدفع التي توفرها الذكرى الخمسون للأمم المتحدة.

وفي هذا العام الذي يوافق الاحتفال بالذكرى الخمسين لنهاية الحرب العالمية الثانية، أمعنت اليابان التأمل في تاريخها الماضي وجددت التزامها بالسلام. فهي من بين البلدان التي استفادت خير استفادة من سيادة السلام والاستقرار في المجتمع الدولي على مدى ٥٠ سنة. وأأمل صادقاً أن تتمتع البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم بالخيرات التي عادت على اليابان من جراء السلام والازدهار الدوليين.

وأود أن أختتم بياني اليوم بإعادة التأكيد على تصميم اليابان على الإسهام بأقصى ما في وسعها في بناء أمم متحدة أكثر قوة من أجل المستقبل وكذلك في إقامة نظام دولي جديد من أجل السلام والرفاهية على أساس مبادئ الحرية والديمقراطية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية كندا، سعادة الأونورابل أوليه.

السيد أوليه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أمثل كندا هنا اليوم ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة أثناء هذه المناقشة العامة.

هذه الحالة باعتبارها أزمة محدقة، وأن تعالجها بحزم. وأطالب جميع الدول الأعضاء بأن تبذل قصارى جهدها لتسدد بالكامل وبأسرع ما يمكن متأخرات اشتراكاتها المقررة. وأود في الوقت نفسه أن أؤكد الحاجة إلى إجراء استعراض شامل للطريقة التي يتم بمقتضاها تقاسم الأعباء المالية فيما بين الدول الأعضاء على نحو لا يسمح بالبقاء أعباء مفرطة على أي منها. إن اليابان، باعتبارها ثانية أكبر ممول للأمم المتحدة، اضطاعت بمسؤولية كبيرة إزاء تمويل الأمم المتحدة رغم حالتنا المالية القاسية. وبهذه المناسبة، أود أن أؤكد على أن المناقشة الجادة المتعلقة بالإصلاح الأساسي في مجال تمويل الأمم المتحدة ووضع نظام عادل ومنصف لتقاسم الأعباء تعتبر من العناصر الأساسية الازمة لتعزيز وظائف الأمم المتحدة.

ومن الضروري الآن، وقد أصبح الحال مواطياً لمعالجة مسائل التنمية من منظور جديد، أن تتناول القضايا العالمية بفعالية أكبر، لا سيما القضايا المتعلقة بالبيئة، وكذلك بحقوق الإنسان، وباللاجئين والسكان ومرض نقص المناعة المكتسب والمدرارات.

وعلينا لكي نفعل ذلك أن نعمل بقدر أعظم من الجدية لتعزيز منظومة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومن الضروري على الأخص تحسين كفاءة مختلف المنظمات والوكالات النشطة في هذين المجالين واستعراض الولاية المخولة لها وتشجيع قيام تنسيق أكثر فعالية فيما بينها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

ومن هذا المنطلق، تعلق اليابان أهمية كبيرة على المناقشة الجارية بشأن "خطة للتنمية"، وأنها، بإسهامها في المشاركة بنشاط في هذه المناقشة، إنما تسعى إلى النهوض بالإصلاح في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى وجه التحديد، تقوم حاجة ماسة لتنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحقيق مزيد من الاستفادة من مختلف لجانه الفنية.

إن إصلاح مجلس الأمن يكتسي أهمية قصوى في تعزيز الأمم المتحدة في الميدان السياسي. والهدف الأساسي من إصلاح مجلس الأمن هو تعزيز وظيفته عن طريق تعزيز مشروعيته وفعاليته. وترى اليابان أن من الضروري لتحقيق ذلك الهدف توسيع عضوية المجلس بأن تضاف إلى الأعضاء الدائمين بالمجلس بلدان قادرة

القادمة. وينبغي أن تركز هذه الرؤية لا على النضال من أجل الأمن الإنساني فقط، بل وأن تتحققه، على أساس حرية الشعوب في كل مكان من العيش بمئى عن الخوف، وتحقيق الأذد هار والتمتع بالمساواة وبالعدالة أمام القانون وبالمعرفة. وعلىأعضاء الأمم المتحدة أن يعملوا سويا على تجديد المنظمة ووكالاتها وبرامجها والمساعدة على أن تصبح هذه الرؤية حقيقة واقعة.

وترى كندا أن اتباع هذه الرؤية يتطلب التركيز على ثلاثة أهداف متراقبة، وهي: منع نشوب الصراعات، وسرعة الاستجابة لدى نشوبيها؛ وتعزيز جهود بناء السلام بصورة مستمرة. وسأتناول كلا من هذه الأهداف على التحاق.

يجب أن تتمثل الأولوية الأولى في مساعدة الأمم المتحدة على تحسين حماية الناس من الصراعات. ولقد أحرزت الأمم المتحدة نجاحا هاما في السنوات القليلة الماضية، ولكن كان هناك للأسف أوجه فشل أيضا. فإذا كان للأمم المتحدة أن تكيف مع العالم المتغير، وإذا أريد استعادة الثقة في المنظمة، يجب علينا أن نتعلم من دروس الفشل في البوسنة والصومال ورواندا، وأن تستند إلى النجاح المحقق في كمبوديا وناميبيا والسلفادور.

إن الإجراء الوقائي، على نحو ما وضحه الأمين العام بحلاء في "خطة للسلام"، يتخذ أشكالا متعددة ابتداء ببرامج التنمية الاقتصادية إلى الوساطة، إلى الوزع الوقائي للقوى - كما حدث على سبيل المثال في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة - ومن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان إلى عقد اتفاقيات تحد من انتشار أسلحة التدمير الشامل. فالوقاية تحفظ الأرواح، وتمنع المعاناة البشرية غير المحدودة، وتحتاج أفضل استخدام للموارد المحدودة.

لقد أعلنت في العام الماضي من هذه المنصة أن كندا ستقدم قائمة بالخبراء الكنديين المستعدين للاشتراك في بعثات الأمم المتحدة الدبلوماسية الوقائية. كما أتنا نستفيد من عضويتنا في رابطة البلدان الناطقة بالفرنسية، وفي الكومونولث، وفي منظمات إقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وذلك بالتحديد للعمل على تعزيز قدرة هذه المنظمات على منع نشوب الصراعات. ويلح رئيس وزرائنا حاليا، جان كريتيان، لتوسيع نطاق دور الكومونولث في إحلال الديمقراطية وحسن إدارة دفة الحكم، وهمما عنصران أساسيان لمنع وقوع الصراعات. وقد دعوت

لقد كانت كندا دائما من بين أقوى المؤيدين للأمم المتحدة، لا بالأقوال فحسب ولكن أيضا بالأفعال. وفي عام ١٩٤٥، كنا موقعين أصليين على ميثاق الأمم المتحدة، بواسطة رئيس الوزراء الكندي ماكنزي كنج. وقد ساعد السفير جون همفريز في كتابة إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨. وسفراء كندا المتعاقبون لدى الأمم المتحدة، وكذلك عدد لا يحصى من المفاوضين الكنديين، ميزوا أنفسهم في خدمة المنظمة، في مجالات تتراوح بين نزع السلاح إلى التجارة إلى التنمية. وفضلا عن ذلك، حصل ليستر ب. بيرسون على جائزة نobel للسلام فيما بعد لإسهامه في نجاح الأمم المتحدة في إنشاء أول قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٥٦.

وهؤلاء الكنديون كلهم كان يجمعهم هدف واحد لا وهو: تعزيز التقدم في تطبيق ميثاق الأمم المتحدة الذي يكرس التزام شعوب الأمم المتحدة بتقدم البشرية.

وبطبيعة الحال، كانت هناك انتقادات للمنظمة؛ وكثير منها كان له ما يبرره ويستحق الاهتمام. لكن، من الواضح أن المجتمع الدولي ما زال ملتزما بأهداف الميثاق وبالمنظمة بوصفها الأداة الرئيسية لتسوية المشاكل الدولية.

والأمم المتحدة جديرة بدعمها المتواصل، وإذا استعرضنا مجرد سجل السنوات القليلة الماضية، لوجدنا أن الأمم المتحدة اضطاعت بعمليات ناجحة لحفظ السلام في كمبوديا وموزامبيق وهaiti. وبفضل الأمم المتحدة سينمو في هذا العقد وحده ٥ ملايين طفل نموا طبيعيا، ولو لاها لأصيب أولئك الأطفال بشلل الأطفال. وفي هذا العام، تعكف الأمم المتحدة، كما تفعل كل عام، على ضمان حياة أفضل لما يقرب من ٢٣ مليون لاجئ في العالم.

وقد تأكّد التصميم العالمي على دعم الأمم المتحدة وتعزيز مصالح المجتمع الدولي مؤخرا عن طريق إحراز بجاحات مثل تمديد معايدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. وجدد الزعماء السياسيون الثمانية في قمة هاليفاكس، التي شارك فيها رئيس وزرائنا، جان كريتيان، التزامهم القوي بنظام الأمم المتحدة للمؤسسات الدولية وقدموا آراءهم من أجل تنشيطها.

والرسالة الأساسية واضحة: إن علينا أن نستغل هذه الفرصة الهامة لنؤكد ونجدد التزامنا بالأمم المتحدة. ولكي نفعل ذلك، فإننا نحتاج إلى رؤية متتجدة لـ ٥٠ عاما

(تحدث بالإنكليزية)

ومن النقاط الرئيسية الأخرى التي يركز عليها العمل الوقائي الذي تقوم به كندا تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما فيما يتعلق بأسلحة النووية. ذلك أن القرار التاريخي بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى يضع الأساس لتحقيق مكاسب هامة أخرى في مجال نزع السلاح النووي. علينا الآن أن نستكمل المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في أقرب وقت ممكن من عام ١٩٩٦ حتى يتتسنى التوقيع عليها في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر القادم. وقد عطل حالياً اتفاق لبدء المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية. وإننا نجدد هذه الفرصة معرضين أنفسنا للخطر. وكندا تدعى جميع الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى الشروع على وجه السرعة في مفاوضات وقف انتاج المواد الانشطارية.

ومما يؤسف له أن الجهد الذي نبذلها لاتخاذ إجراء وقائي تتغير بفعل الاختلال العالمي المستمر بين الإنفاق على التسلح والإنفاق على التنمية البشرية. فينبغي للمؤسسات المتعددة الأطراف أن تأخذ في الحسبان الاتجاهات نحو الإنفاق غير المنتج في المجال العسكري وغيره. وينبغي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تمثل سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذي سيوسع نطاقه فيما نأمل عما قريب لكي يشمل ما تحوزه كل دولة من السلاح والأنشطة المتعلقة بالحصول عليه. ويمكن للبلدان المعنية أن تضع معايير لتحديد ما هي النفقات العسكرية المفرطة، وردود الفعل الدولية الملائمة. وقد قامتنا كندا وبعض المبادرات في هذا الصدد في الشهور الأخيرة، ونطلع إلى إجراء مفاوضات مثمرة مع دول أعضاء كثيرة.

وحينما تتغير إحدى عمليات الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بها الأمم المتحدة، وتتحقق الجهد الرامي إلى منع وقوع صراع، كثيراً ما تقوم الدول الأعضاء كلها بتوجيه النقد للأمم المتحدة. ولكن قدراً كبيراً من هذا اللوم الذي يوجه لفشل المنظمة يعود إلى الدول الأعضاء ذاتها التي لا توفر للمنظمة الأدوات اللازمة لتحقيق النجاح. وأشد ما تكون هذه الأدوات ضرورة هو وقت تفجر الأزمة.

مؤخراً إلى عقد اجتماع للبلدان الناطقة بالفرنسية في أوتاوا لإصدار توصيات لتدعم دورها في منع وقوع الصراعات، ولا سيما في إفريقيا. وستقدم هذه التوصيات للزعماء، أي رؤساء الدول والحكومات، الذين سيجتمعون في مؤتمر قمة المتحدثين بالفرنسية المقرر عقده في كوتونو، بنـ، في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

إن الوقاية تعني أيضاً الردع عن ارتكاب الجرائم ضد البشرية. وتأكيد كندا بقوة إنشاء محكمة جنائية دولية في وقت مبكر نرجو أن يكون في انشائها ردع عن ارتكاب جرائم من هذا القبيل في المستقبل وتعاقب مرتكبيها في حالة حدوتها. ويعطي برنامج العمل الذي اتفق عليه مؤخراً في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعنى بالمرأة في بيجين زخماً جديداً في هذا الميدان.

إن تجاربنا الأخيرة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا تؤكد الصلة القائمة بين الأمن وحقوق الإنسان. وأليات الأمم المتحدة الكثيرة لحقوق الإنسان توفر معلومات غزيرة يمكن أن تساعدنا على تحديد المناطق التي يحتمل أن تحدث فيها صراعات وعلى تفهمها. ولمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان دور في تعزيز مهام الإنذار المبكر في الأمم المتحدة. وقد وضحت الخبرة المستفادة من العملية الميدانية لحقوق الإنسان في رواندا الحاجة إلى زيادة التنسيق الفعال بينبعثات الميدانية للأمم المتحدة. وقد كلفت كندا بإجراء دراسة بشأن مكونات حقوق الإنسان في العمليات الميدانية، وبشأن الترتيبات الجارية من أجلها. وسيسفر هذا العمل عن توصيات بشأن أساليب دمج حقوق الإنسان في العمليات الميدانية للأمم المتحدة، بما يتمشى مع النهج المبين في "خطة للسلام".

إن من أولويات السياسة الخارجية لكندا، ومن أتجاع الأساليب لتجديد الالتزام إزاء الأمم المتحدة، تبني نهج متسبق للتحسب لحالات الطوارئ المعقّدة، وإدارتها. وتجنب الأزمات يتطلب مزيداً من المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات وتنفيذها. وفي هذا الصدد، تؤيد كندا اقتراح عقد مؤتمر للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات العظمى في وسط إفريقيا. كما أثنا بؤكد من جديد تأييدها القوي لإدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة.

وإمكانية وجود فريق دائم من الشرطة المدنية، وفكرة إنشاء فريق دائم للطوارئ في الأمم المتحدة، وقوة دائمة على نحو ما يرى زميلنا من هولندا، ومسألة إيجاد مصادر دخل مستقلة لمنظمة الأمم المتحدة.

(تكلم بالفرنسية)

وأعتقد أن التوصيات الواردة في التقرير، في حالة وضعه موضع التنفيذ، ستعزز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات سلام أكثر سرعة وفعالية ونجاحاً، كما أنها ستساعد على إعادة الثقة في قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة في حالة الأزمات.

إننا ندرك أن الكلمات لا تكفي، وقد قال أحد المستشارين العسكريين السابقين في الأمم المتحدة:

"لا يمكننا وزع دراسات."

وبالنسبة لكندا يعد هذا التقرير مجرد خطوة أولى في ترجمة الأفكار إلى أعمال. وبغية مواجحة الحاجة المتزايدة إلى الأشخاص المدنيين أثناء الأزمات، ستقدم كندا للأمم المتحدة موظفين مدنيين على سبيل التدريب أو الإعارة على أساس عاجل وقصير الأجل للمساعدة في تطوير القدرة التدريبية الكاملة في مجالات حقوق الإنسان والمشورة القانونية والمساعدة الإنسانية وغير ذلك من مجالات التدخل المدني السريع في حالة الأزمات.

وفي الأسبوع الماضي، قدمت كندا للأمين العام كشفاً مسليّفاً بأسماء الموظفين الكنديين وبالمعدات الموضوعة على أهبة الاستعداد لإرسالها إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك المعلومات التقنية اللازمة للرد السريع. ونحن مستعدون الآن للتفاوض مع الأمم المتحدة بشأن مذكرة تفاهم أكثر تفصيلاً تتعلق بترتيبات التأهب للعمل وتتضمن معلومات إضافية بشأن معايير الاستعداد والقدرات.

ويولي تقريرنا اهتماماً خاصاً بإنشاء مراكز قيادة على مستوى العمليات تكون لب مفهوم "الطلاق". وكندا على استعداد للمساعدة في إنشاء مراكز قيادتها إذا قررت الأمم المتحدة قبول هذه التوصية. وقد أعددنا بالفعل عدداً كبيراً من الأفراد العسكريين لوضعهم تحت تصرف الأمم المتحدة على سبيل التدرب أو الإعارة. ونحن على استعداد لتوفير أعداد إضافية من المدنيين والعسكريين بغية جعل هذه الفكرة أقرب إلى التحقيق.

وقد ناقشت في العام الماضي المشاكل التي واجهتها الأمم المتحدة في تعبئة عمليات السلام التي تقوم بها لمواجهة الأزمات. فقد أقنعتنا تجربة كندا الطويلة الأمد في عمليات حفظ السلام بأنه من الممكن إدخال تحسينات. ولم يفارق ذهاننا فقط رد فعل المجتمع الدولي البطيء للأحداث المروعة والمحزنـة جداً التي وقعت في رواندا. وكان هذا هو السياق الذي أعلنت فيه أن كندا ستبحث سبل تحسين قدرة الأمم على الرد بسرعة عند وقوع مثل هذه الأحداث.

والى يوم أتشرف بتقديم تقرير كندا المعنون "نحو منع الأمم المتحدة قدرة الرد السريع" إلى الجمعية كإسهام كندي خاص في الأمم المتحدة خلال عام الذكرى السنوية الخامسين لإنشائها. وهذا التقرير يقدم اقتراحات عملية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على الرد السريع في مجال عمليات السلام. وأعتقد أن هذه الاقتراحات ستساعد على حفظ الأرواح والمحافظة على الموارد النادرة.

ويعبر التقرير عن وجهة نظر حكومة كندا ولكننا حرصنا بشدة على التشاور مع حكومات أخرى ومنظمات غير حكومية ومؤسسات حكومية دولية. ونحن نشعر بأmittان عميق للخبراء الكثيرين من بلدان عديدة الذين أعطونا من وقتهم ومن حكمتهم الكثير.

والاقتراح الأساسي في التقرير هو "مفهوم الطلاق". هذا المفهوم يسمح للأمم المتحدة أن تجمع من جميع الدول الأعضاء قوة متعددة المهام يصل عدد أفرادها إلى ٥٠٠٠ عسكري ومدني وأن تقوم، بتفويض من مجلس الأمن، بوزع هذه القوة على وجـهـه السرعة تحت إدارة مركز قيادة على مستوى العمليات. ويكون هذا المركز مسؤولاً عن الاستعدادات المسبقة التي تكون ضرورية إذا كانت هناك حاجة إلى رد سريع. وستوفر القوات في ظل ترتيبات معززة مع الدول الأعضاء لتكوين جاهزة للاستخدام عند الاقتضاء. وتسعي اقتراحاتنا الأخرى إلى تعزيز التدريب، وتوفير سوقيات ووسائل نقل أكثر فعالية، وتعزيز الجهود التنظيمية لمنظمة الأمم المتحدة كلها. واسمحوا لي أن أقول إن أية توصية من الست وعشرين توصية الواردة في التقرير لا تحتاج إلى إجراء تعديل في الميثاق.

ولكن السعي إلى حلول مباشرة وعملية لا ينبغي أن يستبعد البحث عن إمكانيات أكثر جرأة. وفي هذا الصدد تعرض التقرير إلى مسائل طويلة المدى مثل التكنولوجيا المتقدمة في دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

أولاً، هناك حاجة إلى تحقيق التوازن السليم بين المناقشة الواسعة النطاق واتخاذ قرارات بشأن اختيار البرامج التي تعتمد. واتساع النقاش الذي له ما يبرره لا يعني أنه ينبغي وضع برامج للأمم المتحدة لتناول كل مشكلة. وهناك أطراف كثيرة أخرى تضطلع بأدوار هامة. وينبغي للأمم المتحدة أن تركز على الأمور التي هي مجهزة وحدتها لإنجازها.

ثانياً، هناك حاجة إلى رؤية جديدة للأهداف الحقيقة للتنمية. ونتائج المؤتمرات الكبيرة هي لها، وينبغي أن يكون تحليلها ومتابعتها متابعة منسقة ومحك اختبار للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

ينبغي أيضاً النظر في الأدوار والمهام التي تضطلع بها المنظمات والوكالات وتغيير اتجاه تركيزها حتى تتأكد من توجيهها لخدمة احتياجات المستقبل. و"برنامج للتنمية" فرصة هامة للبدء في التغيير المؤسسي المطلوب.

ومن الضروري تحسين التعاون مع الوكالات المتخصصة وفيما بينها الذي يكون للموارد المحدودة شيء من التأثير. ويجب أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمسؤولية أكبر عن تنسيق السياسات في منظومة الأمم المتحدة. وقد بدأ هذا في جنيف هذا الصيف. وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز الذي أنشأ مؤخراً مثالاً مبشر بالخير في هذا الصدد. ففي هذا الصدد يجب أن يثبت الرؤساء التنفيذيون للوكالات والبرامج دورهم القيادي ولا سيما في تنسيق متابعة المؤتمرات الدولية وكفالة القضاء بقدر الإمكان على الأذدواجية والتدخل والإتفاق الزائد عن الحاجة.

وعلينا أن نستفيد بالفعل من الدورين المتكاملين للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ولتأمين التحول السلس من مواجهة الطوارئ إلى إعادة التأهيل يجب أن يكون لتحسين التعاون في الأزمات أولوية عاجلة. وإنني أحيث الأمين العام وقادة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اقتراح ترتيبات جديدة للمساعدة في أعقاب الأزمات. وهم يستطيعون أيضاً إنشاء فريق عامل رفيع المستوى للنظر في كيفية تعزيز التعاون في مقر المنظمة وفي غيره، في مجالات منها جمع البيانات وتحليلها وإعداد التقارير. كذلك ينبغي أن تشارك المنظمة العالمية للتجارة في الجوانب ذات الصلة من هذا العمل.

لقد حان الوقت للتحرك صوب إجراء تحسينات أساسية في طريقة تعامل الأمم المتحدة مع الأزمات. وقد قدم عدد من البلدان اقتراحات مماثلة لاقتراحات كندا وهناك عدد كبير من المقترنات الجديدة الهامة للتغيير مقدمة أيضاً من القطاع غير الحكومي.

وتكتسي المتابعة أهمية حيوية، علينا أن ننظم طاقتنا بغية تحديد أجدى مجالات العمل وأن نتحرك بسرعة لنضع ما نقوله موضع التنفيذ. وفي الأسبوع والأشهر القادمة تعتمد كندا أن تعمل عن كثب مع البلدان التي تشاركها نفس الفهم في جميع أنحاء العالم ومع الأمانة العامة للأمم المتحدة بطبيعة الحال، بغية تحقيق هذا الهدف.

ويجب أن تستمر جهود بناء السلام الجاري، جنباً إلى جنب مع الدبلوماسية الوقائية ومع عمليات الرد السريع التي تجري الآن. الواقع أن بناء السلام يتضمن سلسلة عريضة من الأنشطة. وقد تم بالفعل الكثير من العمل اللازم لرسم صورة عريضة للأمن الإنساني وذلك في سلسلة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وبلغ هذا العمل ذروته في برنامج العمل الذي اعتمد مؤخراً في مؤتمر الأمم المتحدة للمرأة. ويضع هذا البرنامج رؤية شاملة للتنمية المستدامّة تحقق التوازن بين البرامج الاقتصادية والاجتماعية بغية تعزيز رفاه المجتمع. ويوفر هذا التوافق العالمي في الرأي فرصة لاستعادة الثقة في عمل منظومة الأمم المتحدة في هذه الميادين وتبديد الإحساس بانعدام الهدف والتخطيط. ويمكن للأمم المتحدة أن تستمرة في الاضطلاع بدور قيم في إعداد اتفاقيات عالمية بشأن أهداف التنمية، والدفاع عن القيم الأساسية والاستجابة لاحتياجات الإنسانية واحتياجات التنمية.

عليينا أن نسعى لربط التغيير ربطاً وثيقاً بالالتزام بالتنمية المستدامة التي تركز على الناس. ويجب أن نركز تركيزاً قوياً على التخفيف من حدة الفقر وعلى إدماج أفراد البلدان في الاقتصاد العالمي. بيد أنه لا يمكن لبلد بمفرده أو حتى لمجموعة من البلدان أن تحقق وحدتها تناقض عالمية. لذلك قررنا العمل مع جميع الدول الأعضاء للسعى إلى تحقيق هذه الأهداف بكفاءة وفعالية. وأسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر بعض الأفكار في طريق تجديد الالتزام بعمل الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنسبة لكندا فإن الحاجة إلى زيادة الانفتاح والشفافية وتوافق الآراء في صنع القرارات حاجة ضرورية. ويجب توثيق المشاورات مع البلدان التي تسهم بأفراد ومعدات بغية المساعدة على تنفيذ قرارات المجلس. وفي هذا الصدد أحرز تقدم حقيقي مؤخراً ترحب به كندا ترحيباً حاراً. ويحتاج هذا التقدم إلى إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

إن مصداقية وفعالية المجلس في النهوض بالسلم والأمن الدوليين عنصر أساسي أيضاً. وعلى الرغم من أننا لا نعتبر توسيع عضويته دواء ناجعاً فالواضح أن لتشكيله دوراً في تعزيز المصداقية والفعالية. ولم يعد المجلس ممثلاً كما كان من قبل. إن شرعيته وربما نوعية قراراته ستعززان كثيراً لو زاد التمثيل فيه للبلدان التي تسهم أكثر من غيرها في صون السلم والأمن الدوليين وفي الغرض العام للمنظمة وهذا هو المعيار الرئيسي للعضوية غير الدائمة الواردة في المادة ٢٣ من الميثاق.

ولعل الوقت قد حان لأن نتأمل معاً في الأغراض التي تشير المادة ٢٣ إليها. فهذه الأغراض تتضمن بالتأكيد الاشتراك في عمليات الأمم المتحدة للسلام، والالتزام بتحديد الأسلحة ونزع السلاح ودعم علاقات حسن الجوار والمساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان وتنمية التعاون وتطوير المجتمع المدني. ومن شأن وجود فهم مشترك بين الدول الأعضاء على أساس هذه القواعد أن يساعد في عملية انتقاء أعضاء المجلس غير الدائمين، سواء على الأساس القائم أو على أساس معدل.

وثمة موضوع تكرر في ملاحظاتي وهو ضرورة استخدام الأمم المتحدة لمواردها المحدودة بمزيد من الفعالية. وببساطة ليس هناك خيار آخر إذا كنا نريد استعادة الثقة بهذه المنظمة وبوكالاتها المتخصصة. وكما أكد الأمين العام فإن الأزمة المالية التي تمر بها المنظمة تعرقل فعاليتها ومصداقيتها. ونحن لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك.

ويكمن الحل في معالجة جانبي النقطات والإيرادات معاً. تواجه حكومات كثيرة من بينها كندا صعوبات في قراراتها المتعلقة بالميزانية. فرض علينا أن نعيش التخفيضات في الإنفاق بالقيمة الحقيقة وفي الوقت نفسه الحفاظ على البرامج ذات الأولوية. وعلى المنظمات الدولية أن تراعي هذه الضغوط التي تراعيها الحكومات المحلية. وعلى الأمم المتحدة ووكالاتها أن تركز على الأهداف الرئيسية وتخفض إنفاقها العام من أجل

ولقد أصبحنا نفهم جميعاً مدى ارتباط أمن الإنسان بأمن البيئة. فشلة صراعات متزايدة تنشأ في أعقاب الخلاف على استغلال الموارد الطبيعية المحدودة. ولذا فلأمم المتحدة دور رئيسي في تعزيز التنمية المستدامة. وترحب كندا بالنجاح الذي أحرزته مؤتمرات الأمم المتحدة مؤخراً في بعض جوانب العمليات الدولية لإدارة الموارد، مثل مؤتمر الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتفاع. وهدفنا في هذا المجال اتخاذ تدابير ملموسة مقررة دولياً للحفاظ على الموارد. وينطبق هذا الهدف ذاته على جهودنا لضمان الإدارة المستدامة للغابات والأراضي القابلة للزراعة.

وقد أفضت قمة ريو إلى عقد اتفاقيات تاريخية بشأن تغير المناخ والتنوع الأحيائي. وترحب كندا بالتقدم المحرز من قبل لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال توضيح أدوارهما في متابعة هذه الاتفاقيات بالتعاون مع الدول الأعضاء.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود وأنا أتكلم عن العناصر الثلاثة - العمل الوقائي والرد السريع وبناء السلام - أن أؤكد على ضرورة النظر إلى هذه العناصر ككلبات في صرح واحد. ويجب أن تلتزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالعناصر الثلاثة جميعها كي ينجح كل منها في تحقيقها.

ولضمان تجديد رؤية الأمم المتحدة عن طريق هذه الإجراءات يجب أن نعيد تأكيد التزامنا بضمان فعالية هيئاتها الرئيسية. ومع أنني أستطيع الكلام عن كثير من وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد بسبب دورها الحاسم في تعزيز الرؤية في الأعوام الخمسين المقبلة فسأقصر ملاحظاتي على مجلس الأمن.

إن ولاية مجلس الأمن للمساعدة على منع المنازعات وحل الصراعات تلقي على كاهله مسؤوليات فريدة. كما أن الطابع الملزم لبعض قراراته يضيف وزناً آخر لمداولاته.

ففي السنوات الأخيرة شهد المجلس فترة من النشاط المكثف. كما شهد انتكاسات نستطيع أن نستخلص العبر منها. ومن الدروس ذات الأهمية الخاصة أن أعضاء مجلس الأمن ولا سيما الأعضاء الخمسة الدائمون بحاجة إلى إثبات التزامهم الأكيد بتنفيذ قراراتهم.

الملموسة في إنعاشها وتجديدها. ولكن لن تستعاد الثقة ولن يجدد الالتزام إلا عن طريق مشاركة تفي فيها الدول الأعضاء بالتزاماتها وتركت على الأولويات الهامة التي تستجيب للأهداف التي تخص الإنسانية لتحقيق الأمن والتنمية المستدامين. وإن نجحنا، وأرى بصرامة وصدق أننا سننجح. فلا يساورني شك في أنه بعد خمسين سنة من الآن سيكون في وسع من يخلفونا أن يثنوا، دون تردد أو تحفظ، على سجل القرن الأول لمنظمتنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد فرانسيسكو توديلا فان بروغل دو غلاس، وزير الشؤون الخارجية لبيرو.

السيد توديلا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): السيد الرئيس، أرجو في هذه المناسبة الهامة أن أتقدم بتهاني شعب بيرو وحكومته بمناسبة انتخابكم بحدارة وأمتياز لرئاسة أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن خبرتكم الواسعة وقدرتكم ستجعلان رئاسة البرتغال علامة مميزة في هذه الذكرى السنوية الفريدة التي تشير إلى نصف قرن من حياة منظمة الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، مثلها مثل جميع الدول المجتمعية هنا، تمر بفترات من التغيرات الهائلة في الممارسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي المواريثات الدولية في الوقت الذي يوشك فيه القرن الحالي على الانتهاء. وقد بذلت هذه التغيرات روًىتنا للعالم وقدمنا عناصر إيجابية لها أهمية كبيرة، ولكنها خلفت أيضاً آثاراً سلبية وظلالاً تسبب فلماً كبيراً للغاية. وفضلاً عن ذلك فإن النهج المشتركة التي اتسمت بها السنوات القليلة الماضية لا تحل بنفسها الكثير من المشاكل الموضوعية في النظام الدولي، مثل المشاكل المتعلقة بالأمن الجماعي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والدفاع عن القيم الدائمة التي تضمن حياة سلمية جديرة بالشعوب والأفراد.

ومر بيدي خلال عقد واحد بأسوأ أزمة اجتماعية وسياسية واقتصادية في تاريخه البالغ ١٧٤ عاماً بوصفه دولة مستقلة. إن الصراع الداخلي العقيم والمرير الذي تسبب فيه التعنت والمثالية الإيديولوجية، بالإضافة إلى إهدار الموارد العامة وانغماس الحكومات في مشاكل الأمة، كل ذلك قاد بيرو إلى أزمة داخلية طاحنة نتجت عنها عواقب دولية وخيمة. وخلال السنوات الخمس الأخيرة نجحت حكومة الرئيس ألبرتو فوجيموري في التغلب على المواجهة الداخلية مما أدى إلى استعادة نظام اقتصادي

حمائية البرامج ذات الأولوية. الواقع أن هناك خطوات كثيرة يستطيع المسؤولون التنفيذيون أن يتذمرون منها لزيادة الفعالية وتخفيف التكاليف دون تعطيل للبرامج. وينبغي أن نصر جميعاً على أن يقوموا بذلك. وينبغي بالمثل إيقاف الكثير من ميزانيات الوكالات عند مستوياتها الحالية كلما أمكن ذلك إن لم يمكن تخفيضها. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل بصورة جماعية لتحقيق هذه الغاية. وكأنما تؤيد بشدة الاقتراح المقدم من الأمين العام بإنشاء فرق عمل معنية بالكافأة من أجل التصدي لهذه القضايا. ونحن على استعداد للإسهام بالخبرات والأفراد للبدء بهذه المهمة فوراً.

وإذا كانت الأمم المتحدة بحاجة إلى القيام بعمل أكبر للحد من الإنفاق وتعزيز الكفاءة فإن أزمتها المالية ستتحسن تدريجياً كباراً لو أوفت الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية كاملة، وفي وقتها ودون شروط. وكأنما تطلب إلى جميع الدول الأعضاء القيام بذلك. ولا تستطيع القبول بأن تقتصر الدول الأعضاء وبعضها من أغنى البلدان في العالم، في الوفاء بالتزاماتها المالية قبل هذه المؤسسة.

ويكون قبول ذلك أكثر صعوبة عندما نتبين أن عدداً من أفراد بلدان العالم يفي بمدفوعاته كاملة وفي المعدل المحدد. ومن بين الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها العادلة في ميزانية الأمم المتحدة وفاءً كاملاً في ٣١ تموز/يوليه من هذا العام، وعدد ها لا يتجاوز ٦٠، هناك ٣٢ بلداً من البلدان النامية. ومن المؤسف أن ٧١ دولة من الدول الأعضاء الأخرى لم تف بالتزاماتها على الإطلاق. ولا يزال ١٠٠ بلداً تربياً مدينة بأموال من سنوات سابقة ولا يفوتي أن أذكر أنها تضم عدداً من أعضاء مجلس الأمن. ويبدو أن أغلبية الدول الأعضاء يسرها اعتماد البرامج والمخصصات والأنصبة المقررة دون الوفاء بالالتزامات الواجبة عليها. وهذا غير مقبول ولا يمكن أن نسمح باستمراره.

ويجب على فريق الجمعية العامل رفع المستوى الذي يدرس الورطة المالية للأمم المتحدة أن يبدأ النظر في وضع حواجز للدفع. ويجب أيضاً أن يواافق على طريقة منصفة للمشاركة في تحمل العبء تخلو من الاختلالات التي تميز الجدول الحالي للأنصبة المقررة.

وختاماً، أرجو أن أعلن أنني أحياكم أن أشيد بما أحرزته هذه المنظمة، وأن أؤكد دعم كندا القوي للأمم المتحدة. ونحن على استعداد للمساهمة النشطة

للسكنى، ويضمن أن تكون نقاطه المرجعية أكثر ثباتاً. وأمامنا تحدٌ فكري، تحدي توضيح محتوى القواعد الرئيسية للقانون الدولي بغية تعزيز شرعيتها. ويقع علينا أيضاً التزام بتحسين فعالية القانون الدولي في كل من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي نفس الوقت، يجب ألا نتفاوض عن كون أمن الأمم وتنميتها يرتكزان أكثر من ذي قبل على احترام السمات الاجتماعية والفكرية الخاصة بكل ثقافة، ولا شك أن ذلك يقع في إطار مفهوم عالمي يقوم على احترام الحريات الفردية. وينبغي لنا أن نقاوم محاولات فرض "نماذج" موحدة تحكم سلفاً على الأشكال الثقافية المتباينة في العالم وتميز بينها. وينبغي لنا أن نسعى إلى الوحدة في إطار التنوع ويجب ألا نقبل المشروطيات التي كثيرة ما تقدم بها مجموعات غريبة على التمثيل الديمقراطي للدول والتي يكون تأثيرها سلبياً على ثقافتنا.

وهناك من يقولون بأنه بعد أن تم التغلب على الصراع الإيديولوجي الذي قسم العالم لفترة دامت ٤٥ عاماً، فإننا ندخل الآن في صراع بين الحضارات باعتباره المرحلة الأخيرة في تطور صراعات العالم الحديث. ودون أن نقبل الحتمية الضمنية في ذلك الرأي، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الافتقار إلى احترام التنوع الثقافي بين الأجناس البشرية يمكن أن يصبح بحق مصدراً لنزاعات عميقة.

كما جرى حديث عن السيادة الأخذة في التلاشي للدول كحقيقة واقعة لا بد من قبولها، ويدعى إن هذا سيضفي الشرعية على التدخل اللاتناظري لبعض الدول في حياة دول أخرى. وتستحضر عبارة "السيادة" مفاهيم الجيوش والسفن والمدافع ولها نبرة تنذر بالسوء. ومع ذلك، فإننا إذا أقينا نظرة موضوعية على هذه المسألة، فلن نستطيع التأكيد بأن الأمر على هذا النحو. فالسيادة في جوهرها تسمو فوق كل الاختصاص القانوني والسياسي المطلق في إطار النظام الدستوري. وإذا كانت نسبياً اليوم بنشاط إلى تحقيق التكامل في مناطق عديدة من العالم، وإذا كانت الدول تقلل، عن طريق معاهدات شتى متعددة الأطراف، ولايتها على جوانب معينة في حياتها الاقتصادية والاجتماعية، فإن ذلك يحدث لأن الدول، في ممارستها لتلك الصالحيات المطلقة المعروفة باسم السيادة، تفوض طوعاً ممارسة اختصاصات محددة إلى منظمة دولية للصالح الأسمى لحيز دولي بالذات. وإذا تفعل الدول

نشيط وسليم وإقامة علاقات بيرو الرو الدولية من جديد. وفي هذا الصدد، من المهم جداً أن نؤكد أننا بدأنا على طريق تحويل المصابع الخارجية إلى أنماط من العلاقات الطبيعية والتوطيد المحتلم لعلاقاتنا بالبلدان المجاورة التي نود فوق كل شيء أن نبني التعاون معها.

وكلنا ندرك هنا أن تهديدات السلم والأمن الدوليين تنتج عن انهيار النسيج الاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي للدول، وأن أسوأ آثارها، كالصراعات الداخلية المسلحة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وما يتحتم أن يلي كل تلك الآفات من الفقر، هي المكمن الذي تتجه الصراعات الدولية إلى التفاقم فيه. ويعلم كل عاقل أيضاً أن دواء كل هذه العلل يوجد في القيم الدائمة المشتركة بين كل الحضارات البشرية العظمى، وهي القيم التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يهتدى بها عند بذل جهوده الفعالة للتغلب على هذه الشرور الفظيعة.

لقد خلفنا وراءنا نظاماً دولياً كانت تسوده الحرب الباردة بين الدولتين العظميين ويسطع عليه الإيمان الأحمق بالاحتمالية الفلسفية والسياسية. وإذا أردنا أن نبني عالماً يقوم على العدالة والسلام، وجب علينا أن نتخلص من المهاجرات التي اعتدنا عليها خلال العهد الذي مضى لحسن الحظ. نحن في حاجة إلى نقاط مرئية موضوعية للنظام الدولي الذي يتحاشى التفسيرات الأحادية أو التفسيرات التي تتغافل المبادئ السارية، وذلك من أجل تحقيق التعايش المتحضر بين الأمم. وهذا يتطلب منا دحض الفكرة الشيرية التي تقول إنه لا وجود لقيم النظام الدولي، أو أنها تخضع تماماً لعلاقات القوة بين الأمم.

كل هذا يعني ضمناً اتخاذ المبادرات لتعزيز المبادئ الموضوعية للقانون الدولي والدفاع عنها باعتبارها الأساس الوحيد الممكن للنظام الدولي الراهن. ونحن ندرك بقلق بالغ إلى أي مدى تصبح الأساطير والمبادئ الاجتهادية الإثنية والجغرافية والمثالية مصدراً لا حد له لمعاناة الملايين من الرجال والنساء في عصرنا الحاضر، مما يخل بالموازين الدولية الهشة.

لقد قوض كفاح الحرب الباردة المبادئ القانونية المتعلقة بتحاشي استخدام القوة واحترام المعاهدات الدولية ومبدأ عدم التدخل. واليوم، واجبنا أن ننظر إلى القانون الدولي نظرة جديدة. ويجب علينا أن نفهم أنه بالرغم من أن القانون الدولي لا يحسم في حد ذاته المشكلات العالمية فهو يجعل هذا العالم أكثر أمناً وأصلاح

إيمان نقطع على أنفسنا من جديد عهدا بتحديد النظام الدولي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لهولندا سعادة السيد هانز فان مبيرلو.

السيد مبيرلو (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من داعي سروري العظيم أن أراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الدورة البالغة الأهمية للجمعية العامة. وباعتبارك سياسيا لك خبرة طويلة ممتازة، فإنك مؤهل تأهيلا بارزا لقيادةنا باقتدار خلال الأشهر الحاسمة القادمة.

وغني عن القول إبني أؤيد تماما الكلمة التي ألقاها الوزير سولانا باسم الاتحاد الأوروبي. وفي دورة الجمعية العامة هذه التي نحتفل فيها بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة، أود بادئ ذي بدء أن أؤكد ارتباط مملكة هولندا القوي بالأمم المتحدة. فال الأمم المتحدة ليست إلا تجسيدا للفكرة الجديدة نسبيا القائلة بأن الأمم والشعوب في كل مكان من العالم لها نفس الحقوق وتلتزم بنفس الواجبات. فطوال خمسين عاما، أثاحت هذه المنظمة الأساس اللازم لبناء مجتمع دولي متحضر، ولا يسعنا أن نكون متشككين إزاء الأمم المتحدة.

فليس هناك أي بديل للأمم المتحدة لمعالجة التحديات العالمية. ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، يحدرون أن نستفيد من هذه المنظمة وأن يجعلوها تعمل على النحو المرغوب فيه. وينبغي أن يكون هذا العيد مناسبة ليس لإلقاء الخطاب لتهنئة الذات ولا للتعبير عن اليأس. وينبغي بالآخر أن يكون مناسبة تلهمنا بأن نتحدد في جهد مجدد يرمي إلى جعل المنظمة تتوازن مع متطلبات العصر.

وفي هذا العصر، عصر الاتصالات السريعة والصور المنقولة بالتلفاز، لم يعد من الممكن أن يتم تطبيق احترام حقوق الإنسان والتضامن فيما بين الأمم بشكل انتقائي. ويؤدي العدوان، وجرائم الحرب، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان على نحو ما يحدث في يوغوسلافيا السابقة ورواندا، إلى إثارة ردود فعل فورية وقوية في كل أنحاء العالم. ومن المستحيل أن تبقى الشعوب غير مكتثة بمصير أخواتها من بني البشر في أي مكان - إلا إذا كانت قد حرمت من الحصول على وسائل الاتصال تلك. بيد أن النمو الجذري في مجال الاتصالات قد أوجد

ذلك فإنها لا تحظ من قدر دساتيرها، كما أنها لا تفقد قدرتها على إبرام المعاهدات الدولية التي تراها ملائمة أو على سن تشريعات تتعلق بمسائل أخرى لا حصر لها. وهكذا فإننا نعتقد أن الذي يبحثون عن تعريف قانونية وسياسية جديدة للسيادة يجب عليهم أن يعتنوا باحترام جوهرها، الذي لا يعني شيئا سوى احترام الاستقلال الدستوري لشئي بلدان العالم.

لقد اختارت بيرو نظاما جمهوريا وديمقراطيا يقوم على أساس تقسيم السلطات التي يتولاها مسؤولون يتم انتخابهم بموجب حق الاقتراع الحر والعام. وحكوماتها محدودة الصلاحيات تترك مجالات عريضة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية متاحة للاختيار الحر من جانب مواطنيها. ومع هذا فإن هذه الحكومة المحدودة لا تقوم بدور الدولة التي تتدنى عن اياتها والتي ليس لها وظائف اجتماعية، ذلك لأن عليها مسؤوليات نشطة ولها جدول أعمال هام تتبعه من أجل تحرير مواطنها الأكثر فقرًا من ثقافة التعبية ومن أجل إدماجهم بشكل كامل في حياة البلد. وتسعى بيرو إلى التوفيق بين نقل التقاليد الثقافية القيمة لشعبها والاحتياجات الحتمية لزعنة إقليمية مفتوحة والدفاع عن نظام دولي متماسك وم مشروع وعادل.

وإذ تستند بيرو إلى هذه المبادئ والطموحات، فإنها ترحب بالفكرة المثارة خلال هذا الاحتفال بالعيد الخمسيني للأمم المتحدة، وتعتقد أنه يتعين على المنظمة أن تفكر جديا في مستقبلها وفي المسار الذي يسلكه المجتمع الدولي بغية تحقيق رؤية أكمل تشمل الحقائق الواقعية الدولية المختلفة والقائمة على أساس الاحترام المتبادل والإنصاف فيما بين الدول الأعضاء. ومن الواجب علينا أن نأخذ في الحسبان الواقع الإقليمي الجديد وأن نسعى إلى إقامة آلية تكون عاملة واقتصادية وفعالة، لا تعوقها المسائل الثانوية أو تكون قاصرة على الإدابة العرجاء لتناقضات النظام الدولي، لضمان جعل الأمم المتحدة قادرة على أن تكون وفية للمقاصد والمبادئ التي أوحى بإنشائهما.

ونعتقد أنه يتعين علينا أن نبذ البرغماتية التي اتخذت لنفسها صفة الواقعية، وأن ندافع عن المبادئ الأساسية لنظام دولي متوازن وعادل. ويعود شعب بيرو بالدفاع عن القيم الخالدة للجنس البشري، والحريات الأساسية للفرد والقانون الدولي، باعتبارها مرجعا موضوعيا للنظام الدولي، واحترام ثقافات العالم، والاستقلال الدستوري لكل أمم العامل. وانطلاقا من هذا

وللأسف قد يكون من المريح نسيان هذه القواعد لدواعي تحقيق المنفعة السياسية. وفي هذه الحالات يتعمّن أن يدفع ثمن باهظ في مرحلة تالية.

والحرب في يوغوسلافيا السابقة مأساة بالنسبة لشعبها، ولكنها أيضاً مثال يجسّد الأخطار التي تهدّد النظام الدولي. وقد لقيت الممارسة المميتة المسمّاة "بالتطهير العرقي" إدانة اجتماعية من جانب المجتمع الدولي. ولكن هذه الت Expeditions لم يتّفق إليها، وما زال حلم النقاء العربي المجنون ماضياً في طريقه. هذا فضلاً عن أن ممارسة "التطهير العرقي" قد حركت دورة الانتقام وال المزيد من العنف.

وقد تكون نهاية الحرب على مرئي البصر الآن، بفضل التدخل الدولي القوي وتغيير ميزان القوى على أرض الواقع، وتهدف المبادرة الدبلوماسية الحالية إلى أن تستغل هذه الفرصة وأن توجد في نهاية المطاف الظروف الملائمة لإرساء السلام الحقيقي. علينا أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة المفاوضين على أداء مهمتهم. ولكن بالنسبة للمجتمع الدولي، الممثل بالأمم المتحدة، ما زال التساؤل مطروحاً أيضاً عما إذا كان من المتعين عليهما أن تتدخل في وقت مبكر، وعلى نحو أشد حسماً.

وقد ارتكبت أعضاء في جميع الأطراف في هذا الصراع الجرائم وانتهكوا القانون الدولي في مختلف الأوقات. ولكن هناك اختلافاً في حجم انتهاكات حقوق الإنسان وحجم المسؤولية الجنائية.

وقد لجأ الجانب الصربي البوسني من البداية إلى "التطهير العرقي" وإلى أعمال التروع ضد السكان المدنيين كأدلة منتظمة في حملته، ومن ثم فإن قادته يتحملون المسؤولية الرئيسية عن بدء هذه الممارسات.

وأحدث جريمة ارتكبت ضد السكان - ولعلها أكبر جريمة - هي التي ارتكبت في جيبي سريبينتسا وزبجا البوسنيين السابقين. فقد كان الضحايا يعيشون في مناطق أعلن مجلس الأمن أنها مناطق آمنة. وقد أدان مجلس الأمن السلوك الصربي، ولكن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لا يمكن أن تهرباً من المشاركة في تحمل بعض اللوم لأنهما لم ترتفعا إلى مستوى الالتزام الذي قطعه الأمم المتحدة على نفسها. ونحن، الدول الأعضاء، قد أقنعنا أنفسنا - وأكثر من ذلك أقنعنا البوسنيين المشمولين بحمايتنا - بأن وجود الأمم المتحدة الذي يعتبر وجوداً رمزاً إلى حد كبير سيكون كافياً لدرء العدوان.

أيضاً فجوة بين مطالبات الشعوب بالعمل والقدرة المحدودة للحكومات والمنظمات على تلبية هذه المطالبات.

وتنطبق نفس الملاحظة على القرارات الوطنية التي تمس الشواغل الأمنية للشعوب في البلدان في شتى أنحاء العالم، وفي اليوم، تشمل هذه الشواغل الجوانب البيئية والإيكولوجية وغيرها من الجوانب المتعلقة بالأمن الإنساني. وأصبحت السيادة محددة ومقيدة بسبب الروابط التكافلية العالمية الجديدة.

ومن قبيل الوهم أن نعتقد أن بإمكان الدول في هذا العصر أن تواصل إدارة شؤونها في عزلة رائعة ودون اعتبار للرأي العام الدولي ولحساسياته. ونجد مرة أخرى أنه في الوقت الذي تصبح فيه السيادة حاجزاً أقل هولاً والذي تنظم فيه الشعوب نفسها بحرية وعلى نحو أكثر شمولًا بطرق شتى تصبح الحاجة إلى تنظيم عالمي أكثر إلحاحاً. ولهذا الغرض تتطلع الشعوب إلى الأمم المتحدة. ولكن هل تستطيع الأمم المتحدة تلبية هذه المطالب الجديدة؟

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تراوري (مالي).

وتجسد الأزمات في البوسنة وفي رواندا أنواع الصراع التي تشكّل اليوم التهديد الأكبر للنظام الدولي. وفي كثير من أجزاء العالم عادت إلى الظهور بعنف الحدود الفاصلة العرقية والعنصرية والدينية. وحيثما اعتور الصعف هياكل الدولة أو تفككت، قد تصبح هذه الحدود ميادين القتال بسبب الكفاح على الأرض والماء وغير ذلك من الموارد الشحيحة.

وقد كانت استجابة المجتمع الدولي لحالات الطوارئ السياسية والإنسانية هذه في كثير من الأحوال غير وافية بالغرض وبطيئة ومتعددة. وقد أرغم الافتقار إلى صدق العزيمة في المراحل الأولى من الأزمة الدول الأعضاء على التدافع فيما بعد لسد الفجوة التي تفصل بين أفعالها وأقوالها ولاستعادة المصداقية المفقودة. وهناك اتجاه معين ينحو إلى اعتبار الكلمات أفعالاً وإلى الاكتفاء بالرضا عن الكلمات وحدها. إن اللغة عملة تعتمد قيمتها على ما يقابلها من السلوك. وحتى تكون الأمم المتحدة جديرة بالثقة ينبغي أن تكون لغتها جدية بالثقة، ولا يمكن أن تكون لغتها جدية بالثقة إلا إذا تطابقت مع أفعالها. وتلك قواعد أساسية بسيطة لا تصدق على المصارف وحدها بل على السياسة أيضاً.

ينشب صراع فيها. ولردع هذه الأعمال، ينبغي إقامة العدالة، وينبغي مشاهدة إقامتها.

وربما يتضح أن إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ولرواندا خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، ولاكثر من اعتبار. فلثاني مرّة في التاريخ، بعد نوربرغ وطوكيو يحمل المجتمع الدولي الأفراد المسؤولية عن أفعالهم في زمن الحرب وعن البدء بإعلان الحرب. ولذلك فمن المأمول ألا يلقى اللوم عن ارتكاب الفظائع على عاتق شعوب بأسرها، الأمر الذي يستدعي القيام بإجراءات انتقامية واسعة النطاق في المستقبل، بل على عاتق الأشخاص المسؤولين عنها مباشرة. ونأمل أن يكتشف إنشاء هاتين المحكمتين عن كونه حافزا على إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة.

إن مسألة مصداقية الأمم المتحدة في البيوستة ورواندا تشير إلى مجموعة قضايا تتعلق بإصلاح الأمم المتحدة في مجال عمليات السلام، وبهيكل مجلس الأمن وأساليب عمله، والتمويل والمجال الاقتصادي والاجتماعي. ودعوني أعلق باختصار على كل من هذه المجالات.

لقد أشرت في دورة الجمعية العامة العام الماضي إلى أنه لو أن الأمم المتحدة استجابت بشكل أسرع لأحداث رواندا لكان يمكن الحيلولة دون وقوع الإبادة الجماعية في هذا البلد. ومن أجل معالجة حالات طوارئ من هذا القبيل، اقترح أن ننظر في إنشاء فرقـة دائمة يمكن وزعها بشكل شـبه فوري بمجرد اتخاذ مجلس الأمـن للقرار. وجرى تقصـي هذه الفكرة في الأشهر التي تلت في سلسلة من المشاورات أجريت في نيويورك، وفي الدورة الدولية التي نظمت في هولندا. وأسفرت هذه المناقشـات عن ورقة غـفل صدرت في هولندا عن فرقـة الأمم المتحدة للوزـر السـريع، ووزـعت على جميع الدول الأعضـاء في شهر نيسـان/أبرـيل الماضي.

غير أنه ينبغي النظر إلى فكرة إنشاء فرقـة الأمم المتحدة بوصفـها إسـهامـا في المناقشـة الواسـعة بشأن عمليـات الأمم المتحدة للسلام. وأرى أن الأسلـوب الأـكـثر منطقـية للتصـدي لمشـكلـة الرـد السـريع هو إنشـاء قـوـة دائـمة للأمم المتحدة يمكن أن تمـلـاـ الحـيز الزـمنـي بين استـصدرـ قـرارـ من مجلسـ الأمـن ووزـعـ الفـرقـ العسكريـة الوـطنـية. بـيدـ أنـ هـولـنـداـ ستـؤـيدـ أيـ اـقتـراحـ يـمـثلـ خـطـوةـ مـرـحلـيةـ صـوبـ تـحـقـيقـ الـهـدـفـ الطـوـيلـ الأـجلـ، أـلاـ وـهـوـ إـنشـاءـ قـوـةـ الأـمـمـ

ولـكـنهـ لمـ يـحقـقـ ذـلـكـ. وـقـدـ اـتـضـحـ لـنـاـ كـنـاـ مـخـطـئـينـ خـطاـ مـرـوـعاـ، وـكـانـ النـتـيـجـةـ أـنـ سـكـانـ الجـيـوبـ دـفـعـواـ ثـمـناـ فـاـدـحـاـ مـنـ حـيـثـ الـخـسـائـرـ فـيـ الـأـرـوـاحـ وـالتـشـرـيـدـ عـلـىـ يـدـيـ الـصـرـبـ الـبـوـسـنـيـينـ. وـقـدـ أـصـبـيـتـ هـولـنـداـ التـيـ عـجـزـتـ فـرـقـتـهاـ الصـغـيرـ ذـاتـ الـخـوـذـاتـ الـزـرـقـاءـ عـنـ مـنـعـ الـهـجـومـ عـلـىـ سـرـيـبـيـنـتسـاـ، بـصـدـمـةـ عـمـيقـةـ مـنـ جـرـاءـ الـأـنـتـهـاـكـاتـ الـوـاسـعـةـ النـطـاقـ لـحـقـوقـ الـإـنـسـانـ التـيـ اـرـتكـبـهاـ الـمـعـتـدـونـ الـصـرـبـ.

ونـحنـ نـشارـكـ مـجـلسـ الـأـمـنـ قـلـقـهـ الشـدـيدـ إـذـاـ مـصـيرـ السـكـانـ السـابـقـينـ فـيـ سـرـيـبـيـنـتسـاـ الـذـيـنـ لـمـ يـعـرـفـ مـصـيرـهـ وـهـنـاكـ دـلـائـلـ قـوـيـةـ عـلـىـ أـنـ الـآـلـافـ قـدـ قـتـلـواـ قـتـلـاـ وـحـشـيـاـ. وـمـمـاـ يـدـعـوـ إـلـىـ الـخـزـيـ أـنـ الـصـرـبـ الـبـوـسـنـيـينـ لـمـ يـفـنـواـ بـالـتـزـامـهـمـ بـالـسـمـاحـ بـالـوـصـولـ الـفـورـيـ لـمـمـثـلـيـ الـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ لـلـتـحـقـيقـ فـيـ حـالـةـ الـذـيـنـ لـاـ يـرـالـونـ مـفـقـودـيـنـ. وـحـرـصـاـ عـلـىـ مـصـدـاقـيـةـ أـيـ اـنـفـاقـ لـلـسـلـامـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ، لـاـ يـمـكـنـاـ أـنـ نـرـتـضـيـ رـفـضـ الـصـرـبـ الـبـوـسـنـيـينـ التـعـاوـنـ بـشـأنـ هـذـهـ الـمـسـأـلـةـ وـبـشـأنـ مـسـائـلـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـأـخـرـىـ. وـنـتـوـقـعـ نـفـسـ نـسـوـعـ التـعـاوـنـ مـنـ الـسـلـطـاتـ الـكـرـوـاتـيـةـ وـالـبـوـسـنـيـةـ فـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـالـتـحـقـيقـ مـنـ تـقـارـيرـ مـنـ اـنـتـهـاـكـاتـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ فـيـ الـمـنـاطـقـ الـتـيـ تـقـعـ تـحـتـ سـيـطـرـتـهـاـ.

وـإـذـ كـانـ يـرـادـ الـحـيـلـوـلـةـ دـوـنـ وـقـوـعـ كـوـارـثـ مـمـاثـلـةـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ، فـإـنـاـ، مـجـلسـ الـأـمـنـ، وـالـمـشـارـكـيـنـ بـقـوـاتـ، يـنـبـغيـ أنـ نـضـمـنـ إـيـجادـ أـسـاسـ صـلـبـ لـلـجـوـانـبـ الـتـنـفـيـذـيـةـ مـنـ قـرـاراتـ الـمـجـلـسـ مـنـ حـيـثـ التـخـطـيـطـ الـعـسـكـرـيـ وـتـوـفـيرـ الـقـدـراتـ. وـذـلـكـ يـشـمـلـ تـوـافـرـ الـإـرـادـةـ السـيـاسـيـةـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ هـذـهـ الـقـدـراتـ عـنـ الـضـرـورـةـ. وـمـنـ ثـمـ، لـاـ يـنـبـغيـ تـحـصـيـصـ أـيـةـ وـلـايـةـ فـيـ الـمـسـتـقـبـلـ قـبـلـ ضـمـانـ توـفـيرـ الـوـسـائـلـ وـالـاستـعـدـادـ لـتـنـفـيـذـهـاـ.

وـقـدـ أـظـهـرـتـ سـرـيـبـيـنـتسـاـ وـزـيـباـ أـيـضاـ أـنـ الـعـملـ الـإـنـسـانـيـ لـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ أـبـداـ بـدـيـلاـ عـنـ التـدـابـيرـ الـحـاسـمـةـ الـتـيـ تـتـخـذـ ضـدـ طـرفـ يـرـتـكـبـ الـعـدـوـانـ وـيـنـتـهـكـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ عـلـىـ نـطـاقـ وـاسـعـ. وـلـاـ شـكـ فـيـ أـهـمـيـةـ الـمـسـاعـدـةـ الـإـنـسـانـيـةـ فـيـ حـدـ ذـاتـهاـ، إـلـاـ أـنـهـاـ تـعـرـضـ لـخـطـرـ الـإـسـاءـةـ الـىـ سـمعـتـهاـ فـيـ أـعـيـنـ الـجـمـهـورـ إـذـ نـظـرـ إـلـيـهاـ كـبـدـيـلـ عـنـ الـعـملـ الـحـاسـمـ الـذـيـ يـجـتـثـ جـذـورـ الـمـشـكـلـةـ.

ولـكـيـ تـجـنـبـ تـكـرـارـ اـنـدـلـاعـ الـعـنـفـ، يـنـبـغيـ اـقـتـلـاعـ بـذـورـ الـحـرـوـبـ الـقـادـمـةـ. وـتـكـمـنـ هـذـهـ الـبـذـورـ فـيـ غالـبـ الـأـحـيـانـ فـيـ أـنـ السـاسـةـ عـدـيـمـيـ الـضمـائرـ وـأـمـرـاءـ الـحـرـبـ الـمـحـلـيـنـ يـقـومـونـ دـوـنـ رـحـمـةـ بـاستـغـلـالـ أـوـضـاعـ مـنـ الـمـحـتـمـلـ أـنـ

اتخاذ إجراءات من جانب واحد. وستشارك هولندا، من جانبها، بشكل بناء في بذل الجهد للتوصل إلى حل.

إن توفير الموارد الازمة من شأنه أن يتيح أيضا للأمم المتحدة إمكانيةتناول مسألة تعزيز النهوض الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب بمزيد من الفاعلية. غير أن مسألة اتخاذ إجراء متعدد الأطراف وفعال بشأن القضايا الاجتماعية والاقتصادية ليست مسألة موارد مالية فحسب. إنها تتطلب تفكيرا جديدا في مستقبل الأمم المتحدة. وقد أشار الأمين العام إلى الاتجاه الصحيح في العام الماضي، في "خطة للتنمية"، في تحليله للأبعاد الخمسة للتنمية: السلام، والنمو الاقتصادي، والبيئة، والعدل، والديمقراطية. وبهدف عدد من المبادرات، اتخذ زمام بعضها داخل المنظمة والبعض الآخر، مثل تقرير كارلسون، من خارجها، إلى تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها وإصلاحها.

وترك هولندا ضرورة إجراء مناقشة شاملة، واتخاذ قرارات سريعة بشأن طرق تحسين أداء الأمم المتحدة ومساءلتها. ونرحب بهذه المبادرات، بما في ذلك قيام الجمعية العامة بإنشاء فريق عامل رفيع المستوى مفتوح العضوية. ويمكنني أن أتصور عقد مؤتمر وزاري بعد ثلاث سنوات من الآن، أي في عام ١٩٩٨، للاتفاق على أساس لتنفيذ النتائج التي خلص إليها الفريق الرفيع المستوى.

وفي ميدان نزع السلاح، تعلق هولندا أولوية عليا على إبرام معاهدة شاملة لحظر التجارب في العام القادم. ولضمان أن تحقق المفاوضات هذا الهدف ذات الأهمية المطلقة، ينبغي إعطاؤها دفعه سياسية قوية.

وفي هذا السياق، تأسف هولندا للتجارب النووية التي أجريت مؤخرا، وتأمل بشدة أن تبني الدول الأخرى الحائزه لأسلحة نووية الوقف المؤقت الذي تعهدت به. ولو اتخذ قرار بعدم إجراء أية تجارب إضافية لأفاد ذلك كثيرا في تهيئة مناخ إيجابي لاستئناف المفاوضات واستكمالها بنجاح في عام ١٩٩٦. ولذا، تحث هولندا بقوة الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تكتف عن إجراء مزيد من التجارب.

وإذ ذكرت كل ذلك، أود أن أختتم بكلمة أمل وتقدير لما أجزته الأمم المتحدة ويمكنها مواصلته في عدد من المجالات الهامة جدا، وأعني مجالات البيئة، ومشكلة السكان، وحقوق الإنسان، ومركز المرأة، وتحقيق

المتحدة للوزع السريع، وستسهم بنشاط في هذا الاقتراح.

واستنادا إلى هذه الخلفية، نحيي الدراسة الكندية بشأن قدرة الرد السريع للأمم المتحدة. وتوصي هذه الدراسة، بين جملة أمور، كما أشار زميلنا السيد أوليه، بإنشاء خلية تخطيط للأمم المتحدة يمكن أن تعمل كمقر منتقل، وأن تكون جزءا من مفهوم الطلاق، بمعنى أنها يمكن أن تكون نواة لقوة تتألف من فرق عسكرية وطنية في إطار نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة. ونؤيد تماما هذه التوصية، التي تحقق جزئيا الفكرة التي أثرتها، والتي يمكن أن تفضي في الوقت المناسب إلى إنشاء فرقة دائمة للأمم المتحدة. وسنكون على اتصال بالدول الأعضاء المعنية الأخرى لتنسيق الاقتراحات العملية بغية اتخاذ ما يمكن من إجراءات سياسية أخرى.

إن استمرار جدوى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مرهون بالحفاظ على شرعية العمليات. وهذا يعني ضمنا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب استجابة أكبر لآراء جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد أدخلت بالفعل تحسينات ملحوظة على شفافية مجلس في اتخاذ القرارات بشأن عمليات السلام. ومع ذلك، فالأمر يستدعي إجراء مزيد من التعديلات. ولذا، نؤيد إنشاء آلية لمناقشة جميع جوانب عمليات السلام مع الدول المسئولة بقواتها.

وينبغي للجمعية العامة أن تتناول بأقصى سرعة الحالة المالية الحرجة للأمم المتحدة. فدون التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن الاشتراكات المالية، لن يوجد أساس لإجراء الإصلاحات الواسعة النطاق الازمة. ومن غير المقبول أن تتحمل الدول الأعضاء المسؤولة عبء التعويض عن عدم الانضباط المالي للدول الأخرى.

إن هذه الدول تنتهك الميثاق، الذي يجعل سداد الأنصبة المقررة، بمجرد الاتفاق عليها، تعهدا ملزما للدول الأعضاء، وبالتالي تنتهك القانون الدولي. وأضم صوتي بقوة إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي في مناشدة الدول الأعضاء دفع اشتراكاتها بالكامل، وفي الوقت المحدد، ودون شروط.

ولا سبيل إلى حل المشكلة إلا إذا شاركت الدول الأعضاء بنشاط في المفاوضات الجارية الرامية إلى تدعيم تمويل الأمم المتحدة وإصلاحه، والعزوف عن

لما يبيده من حكمة وعزيمة في أداء مهامه من أجل تدعيم منظمتنا وتعزيز دورها في وقت أصبحت فيه الحاجة إلى السلم والأمن والتنمية أمراً ملحاً، وأن أجدد له بهذه المناسبة ثقتنا الكاملة به ودعمنا المتواصل له.

تكتسي الدورة الحالية للجمعية العامة طابعاً متميزاً، فهي تنعقد في ظرف يمر فيه المجتمع الدولي بمنعطف تاريخي لم يسبق أن تطرح فيه الحاجة إلى الاستقرار والأمن والتطلع إلى عالم يسوده العدل والإنصاف والتوازن بنفس هذا الإلحاح.

ومن هنا يتجلّى الطابع الرمزي للدورة الخمسين للجمعية العامة التي تذكرنا بأهمية السلام والأمن في العالم وتعملي على أمننا ضرورة تنظيم مستقبلها المشترك على أساس جديدة. وعليه، فالحصيلة التي قد نضعها لخمسين سنة من نشاطات المنظمة العالمية والتي شملت كل مجالات الحياة الدولية، تقتضي من القيام بمجهود خاص، تفرضه التحولات والاختلالات التي عرفتها المنظمة منذ إنشائها، لحصر الرهانات والتحديات التي تملّيها نهاية هذا القرن.

إن وضع العالم يرتكز على هذا المعطى، لهذا ينبغي أن يكون طموح المنظمة العالمية منصبًا على إعطاء محتوى حقيقي للأمن الجماعي وعلى التشجيع على إرساء نموذج جديد للتنمية.

كما يتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تتكيف مع الواقع العالمي المتغير والمعقد مستلزمة في ذلك من مبادئها المؤسسة ما يمكنها من بلورة مصير جديد.

ففي وقت فقد فيه النظام الدولي قدرته على التنظيم وانعدمت فيه المعايير المرجعية التي من شأنها أن توجه عمل المجموعة الدولية، وجب على الأمم المتحدة تنظيم العلاقات بين الدول وترقية نظام مستقر ومنصف وتكرّيس نموذج مقبول من طرف الجميع.

وفي وقت أصبح واضحاً فيه أن عالمية المبادرات والاندماجية عن طريق السوق لا تستجيبان، إلا بصفة جزئية، للحاجة المتزايدة في العدالة والإنصاف والاستقرار والأمن، فإن هذا المطلب يدفع منظمة الأمم المتحدة إلى تصدر النظرة التوافقية الضرورية للوقاية من النزاعات وحل الأزمات والتقرير بين الشعوب وتعزيز التعاون بين الدول.

الذي يقرّطه، والسياسة الاجتماعية. فالأمم المتحدة توفر في هذه المجالات البنية الأساسية لتشكيل تواافق الآراء العالمي وتوطيداته، وللتحقيق العملي لما تتوافق حوله هذه الآراء. وكثير من هذه الأمور يحدث عن طريق مؤتمرات كبيرة، بفضل عمليات تحضيرية موسعة تتضمن شتى مناطق العالم، ومجموعات كبيرة من الأطراف القائمة الحكومية وغير الحكومية.

ومؤتمر المرأة في بيجين دليل واضح على الدور الحيوي الذي تقوم به هذه الاجتماعات في خلق وعي عالمي بالقضايا التي نحن بصددها الآن. فقد وضعت هذه المؤتمرات القواعد والمعايير التي تمكّن الأفراد والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم من قياس التقدم الذي تحرزه الحكومات والأمم المتحدة في مجموعها تجاه الأهداف التي حددت تحدّياً وأضحاها. وإذا نفذت هذه الأهداف وجرت مراقبتها على نحو سليم فستكون حاسمة في تحسين نوعية الحياة للأجيال المقبلة، ولجيئنا الحالي أيضاً، وفي تحقيق المصداقية لمنظمتنا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في الجزائر سعادة السيد محمد صالح دميري.

السيد دميري (الجزائر): اسمحوا لي في البداية أن أعبر لكم عن ارتياحي لتولي السفير فريتاس دو أماراتي مثل البرتغال رئاسة هذه الدورة للجمعية العامة، التي تصادف الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

إن انتخابه رئيساً لهذه الدورة لتعبير عن الاعتراف والتقدير لشخصه. ولا يسعنا إلا أن نهنئ أنفسنا على الاختيار الذي تم بالإجماع لممثل موقر للبرتغال، البلد الصديق، نعرف له خصائص شخصية مميزة وتجربة مهنية واسعة. ونود أن نؤكّد له دعم الجزائر وتعاونها معه.

اسمحوا لي كذلك أن أعبر عن عرفة وامتنان الجزائر لرئيس الدورة السابقة السيد إمارا إيسبي وزير خارجية كوت ديفوار، للمجهودات المعتبرة التي بذلها طوال فترة رئاسته كُللت بإنجازات هامة تشرف القارة الأفريقية، متمنين له كل النجاح في مواصلة مهامه خدمة لبلده.

وبودي أيضاً أن أعبر للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالى، عن تقدير الجزائر

إن مثل هذا التصور هو الذي يحدو جهود الجزائر في إطار عملية التجديد الوطني التي تضطلع بها بكل حزم من أجل تكريس دولة القانون وتشجيع الإصلاح الاقتصادي وتدعم المسار الديمقراطي.

إن الانتخابات الرئاسية التي سيجري دورها الأول في السادس عشر من شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، تترجم بحق الإرادة والرغبة في ترقية مسؤولية كل الجزائريين وفي التعجيل بوضع أسس مجتمع ديمقراطي حر ومتفتح.

ومن شأن هذه العملية، باعتبارها تجربة متتجدة، أن تساهم في تحقيق الاستقرار وتحسين الحريات الديمocrاطية والتنمية في منطقتنا. كما أنها تمثل تعبيراً صادقاً عن طموحات شعوبنا ورداً ملائماً على كل المحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار والتي يمثل الإرهاب أبغض مظاهرها.

وتبعاً لهذا، تصبح مكافحة الإرهاب بمثابة معركة من أجل الدفاع عن الديمocratie، إذ أن أي تسامح مع الإرهاب يعني قطعاً نفياً للديمocratie. ولا يعقل في هذه الحالة أن تقف موقف الالامبالاة أمام هذه الآفة التي تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

وعلى هذا فإن مكافحة الإرهاب لا تسمح بأي نوع من التراخي بل يجب أن تستمر من خلال عمل دولي حازم قصد القضاء عليه بشكل نهائي من مجتمعاتنا.

إن الاستجابة لهذا المطلب تقتضي بالضرورة كذلك إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذا المطلب يمثل اهتمام الساعة، وتجمع كل حكومات بلدان المنطقة على مدى أهميته. فالوعي بأخطار ظاهرة الإرهاب والاهتمام الذي لقيه الاقتراح الجزائري بخصوص تقييم في إطار تضامني ضمن الساحة الأوروبيّة المتوسطية، لتعبير عن قوة الإنقاذ التي تتضمنها هذه المسألة.

إن الجزائر تولي، في ظل الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، انشغالاً خاصاً لمحيطها المباشر ولمشاكل الأمن والتنمية في المنطقة ولنوع المساهمة الالزمه لحلها.

وانطلاقاً من هذا، فهي على يقين أن المشروع الوحدوي المغاربي ضروري ليس فحسب للأمن

وحتى يتسمى للمنظمة العالمية القيام بالدور المنوط بها، يتعمّن تزويدها بالوسائل الحقيقة التي تمكّنها من تنظيم المجتمع الدولي بشكل أحسن وتهيئها لمواجهة تنامي الالتسامح وتصاعد الإرهاب وتفاقم التوترات والنزاعات، وتدور الوضعية الاقتصادية في البلدان الأكثر حرماناً وكذا في مواجهة الأزمة الاجتماعية في البلدان الصناعية وتقهقر سوابط التنظيم الحالية، وبتعبير موجز، الدفاع عن الحرية والقانون والعدالة والإنصاف.

وهذا يعني أنه يستحيل تحقيق أي شيء في غياب الإرادة السياسية للدول، التي تقع على عاتقها مسؤولية تبديد الشكوك ووضع حد للنفور الملاحظ اليوم تجاه منظمة الأمم المتحدة وذلك بإعطاء معنى لمساهمتها القيمة والمتحدة الأشكال في بلورة مجتمع دولي أكثر عدالة ونوعية من حيث التنظيم والهيكلة.

فسواء تعلق الأمر بإضفاء ديمocratie أكثر على العلاقات الدولية أو باستكمال تصفية الاستعمار أو بترقية حقوق الإنسان أو بتداعيم عملية نزع السلاح أو بتعزيز الجهد الدولي لصالح التنمية، فإن إسهامات الدول ومسؤوليتها تبقى ضرورية اعتباراً للدور المتتجدد الذي ينتظر أن تلعبه الأمم المتحدة في هذا الإطار.

ومن هذا المنظور، فإن تحسين قدرات التصدي الجماعي للمجموعة الدولية لحالات الظلم الصارخ وغير المطاق، هي الكفيلة بإعطاء معنى حقيقي لجهود الدبلوماسية الوقائية ولعمليات حفظ السلام وكذا لإقامة نظام تعاون دولي حقيقي.

فبرؤية جديدة للعالم وأساليب فكر وعمل جديدة سيتمكن المجتمع الدولي من تجاوز المعضلات ومن الحفاظ على حظوظ المستقبل.

ويتعلق الأمر كذلك، ونحن مقبلون على نهاية هذا القرن، بإعادة التفكير في الممارسات بغية بلورة تكاملات على المدى الطويل تستجيب لتحديات المستقبل وتحفظ من أزمات جديدة وترسي القواعد التنظيمية التي سيحتاجها العالم.

وهنا يمكن تصوّر الجزائر للعمل الدولي الذي ينبغي له أن يتوطّد أكثر، تصوّر من شأنه أن يحث على مشاورات أوسع بين الأمم وعلى تفاهم أكثر بين الشعوب وكذا على مزيد من الجرأة في تحقيق أهداف السلام والتنمية.

الانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشريف، والاحترام الكامل للطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق تحفيز الجزائر إبرام الاتفاق حول توسيع سلطة الحكم الذاتي الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية باعتبارها خطوة جديدة وإيجابية، وتدعم إلى تجسيده كاملا.

إن البحث عن سلام دائم، عادل وشامل في الشرق الأوسط يتطلب الإدراك بأن التحديات التي تواجهها شعوب هذه المنطقة تستلزم حلولاً أوسع نطاقاً وأكثر نجاعة. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، وما دام العراق يبني بالالتزامات المترتبة عن قرارات مجلس الأمن، فإنه يتعين رفع العقوبات التي تلحق أضراراً بالغة ب الشعب هذا البلد.

وفي الوقت نفسه، ينبغي التأكيد على الاحترام الكامل لحدود الكويت المعترف بها دولياً. كما يجب التأكيد كذلك على إعادة بسط سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزر أبو موسى، وطنب الصغرى وطنب الكبري. فلتكم هي الشروط التي تمكّن من فتح عهد جديد يعم السلام والاستقرار في هذه المنطقة.

إن الوضع المقلق في إفريقيا، حيث يعكس انعدام الاستقرار أزمة عميقة، وحيث يجري في وسط تسوده الأضطرابات، البحث عن أسس نظام توازن جديداً، ليفرض وضع حد لبؤر التوتر بأنغولا وليريرا وبوروندي ورواندا والصومال. غير أن العودة إلى الاستقرار تمر حتماً بالانتعاش الاقتصادي والانتقال من اقتصاد الاستدامة الذي الحق أضراراً بالغة بالتماسك الاجتماعي إلى نمط اقتصادي جديد يكفل النمو ويضمن شروط التكامل الدولي.

وهذا ما يطرح بالضرورة التكفل بصفة مستعجلة بالعواقب الاجتماعية الناجمة عن التصحيح الهيكلي وكذا ضرورة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد الخاص بافريقيا لتفادي المأساة والمعاناة التي تعيشها الشعوب الأفريقية ووضع حد للتهميش الذي تعاني منه القارة الأفريقية. فذالكم هو الثمن الذي سيضمن الاستقرار والسلام في إفريقيا وكذا الأمن الدولي.

إننا نتابع بنفس الانشغال التطورات الأخيرة للوضع في البوسنة والهرسك حيث يواجه شعب مهدد في وجوده الكراهية والاقصاء، ويتعرض لحملات التصفية العرقية التي يندى لها جبين الإنسانية. إن مثل هذا

والاستقرار في المنطقة، بل ورافاهية المجال الأوروبي - المتوسطي وكذا للمجالين العربي والأفريقي.

وفي هذا السياق، فإن مساهمة الجزائر في تسوية عادلة ودائمة لقضية الصحراوة الغربية تنصب بكل تأكيد في إطار الجهود الرامية إلى إقامة مجموعة مغاربية موحدة مستقرة وقوية. ويندرج في السياق نفسه دعم الجزائر لجهود الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ نزاهة وذي مصداقية لمخطط التسوية عبر تنظيم استفتاء حقيقي يضمن لشعب الصحراوة الغربية الممارسة الحرة لحقه في تقرير مصيره وفي الاستقلال.

فكل انتهاك لمخطط التسوية، وبالخصوص ترحيل سكان أجانب إلى الصحراوة الغربية، ستكون له عواقب وخيمة على مسار السلام. فالعراقيل التي تقف أمام تطبيق مخطط التسوية تتطلب الشروع في حوار مباشر بين طرف في النزاع، أي المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، قصد توفير الشروط الازمة لتسوية سلمية للنزاع في إطار احترام طموحات شعوب المنطقة. إن تسوية عادلة ودائمة لمسألة الصحراوة الغربية من شأنها أن تساهم في تعزيز الصرح المغاربي لجعله عاملاً أساسياً لإنجاح استراتيجيات التعاون على المديين المتوسط والطويل في منطقتنا الساحل الصحراوي والبحر المتوسط.

وفي هذا الصدد، فإن رفع العقوبات التي تضرّب بقساوة الشعب الليبي الشقيق وكذا البحث عن حلول عاجلة للخلافات ذات الصلة يكتسيان طابعاً متميزاً وينبغي أن يندرجَا ضمن نظرية مستقبلية سخية. ذلك لأن الإرادة السياسية تعلّي ضرورة فهم ذكي للوضعيات وتوخي جدية إيجابية من شأنها أن تساهم في إقامة تجمعات يسودها الاستقرار والتقدم.

ووفاء لهذه النظرة، نواصل جهودنا من أجل تعزيز التعاون في المنطقة الساحلية - الصحراوية ونسعى إلى إنجاح مؤتمر برشلونة الأوروبي المتوسطي القادم.

وبخصوص الشرق الأوسط، حيث تتطلب عملية إقرار السلام من جميع الأطراف الفاعلة النزاهة والعزم والاحترام للالتزامات المتفق عليها، فإن الجزائر ستواصل دعمها لهذا المسار وتقديم مساهمتها من أجل تحقيق سلام دائم قائم على تسوية عادلة وشاملة تحفظ لكل شعوب المنطقة حقوقها. وبناءً على هذا، فإلى جانب دعمها لهذا المسار، فإن الجزائر تلح على ضرورة

المتضامنة للمجتمع الدولي أن تساعد على ايجاد حلول ناجعة لمشاكل التنمية. كما يمكنها أن تضفي المصداقية على مجهودات الدول النامية الرامية إلى تنظيم اصلاحها الداخلي وإعادة تشكيل توازناتها الاجتماعية وتوفير شروط اندماج نوعي في النظام العالمي الجديد.

ويتعين أمام التحولات المتضاربة التي تهدد في كل مكان النسيج الاجتماعي، ترقية محيط اقتصادي دولي مستقر ومحفز لجهود التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي رداً الاعتبار للتبادل كوسيلة فعالة في التنمية المتبادلة والتقريب بين الشعوب وتوحيد صفوف المجتمع الدولي من خلال اقامة علاقات مالية ونقدية وتجارية وتقنولوجية أكثر انصافاً.

وأمام هذه التحديات والرهانات، يمكن لهيئة الأمم المتحدة التي توفر على تجربة ومصداقية في معالجة القضايا الشاملة أن تكون مصدر إلهام ودفع وتصور ومتابعة لاستراتيجيات المستقبل. وعليه فمن واجبنا ومسؤوليتنا العمل على دعم هيئة الأمم المتحدة وتقدير سلطتها وعلى إضفاء طابع الديمقراطية على هيكلها وأسلوب العقلانية على نظم عملها. ويجب أن يرتكز هذا على تأكيد التزام الدول تجاه عملية التجديد التي يجب أن تستمد مضمونها وأفكارها من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وأقصد من هذا أن أي إعادة هيكلة لنظام الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب لمتطلبات ديمقراطية حقيقية في العلاقات الدولية ومن خلال إنعاش أجهزتها وتنسيق أفضل بينها وإعادة الاعتبار للجمعية العامة وكذا الحرص على الشفافية في إصلاح مجلس الأمن. فسواء تعلق الأمر بتنظيم العناصر الأساسية للعمل الجماعي أو بمسار القرار العالمي، فإن المطلب الديمقراطي يقع اليوم في صميم إشكالية السلم والتنمية. لهذا السبب فإن برنامجي للأمم المتحدة للسلام والتنمية يكتسيان أهمية بالغة.

وهكذا، وبفضل رؤية واضحة للوضع الدولي ولرهاناته الحقيقة، فإن من شأن عملية التكيف هذه أن تفتح آمالاً جديدة للإنسانية وأن ترسخ في التاريخ السلم والأمن الدوليين.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لوزير خارجية الدانمرك، صاحب السعادة السيد نيلز هلفج بيترسون.

المساس الخطير بالضمير الإنساني لم يعد التسامح معه ممكناً، فمن واجب المجتمع الدولي وبل من مسؤوليته أن يضع حداً لهذا الوضع المفروض سياسياً وغير المقبول أخلاقياً. وأود من هذا المنبر أن أعبر مجدداً عن دعم الجزائر الدائم وتضامنها مع البوسنة والهرسك في حقها في الدفاع عن وحدتها وسلامة أراضيها وحماية قيم شعبها وكرامتها. وانطلاقاً من هذا الموقف، تؤيد الجزائر كل مبادرات السلام الجارية والهادفة إلى الوصول إلى حل عادل و دائم لهذه القضية في ظل احترام المبادئ الدستورية التي سيختارها الشعب البوسني بكل حرية.

إضافة إلى كل هذه الشواغل، فإن للجزائر التزامات تتعلق بخدمة السلام في العالم، وتضطلع بها في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في كل من أنغولا وكمبوديا وهaiti إلى جانب مشاركتها في عملية مراقبة الانتخابات التي أثمرت عن ميلاد جنوب إفريقيا الجديدة.

وهذا كلّه يعكس سياسة الجزائر وتمسكها بالسلم والأمن الدوليين ويجد امتداده في سياستها الشاملة والمنسجمة التي تبنتها منذ أمد طويل في معالجة القضايا المتعلقة بنزع السلاح، والتي توجت بانضمامها إلى أهم الاتفاقيات المبرمة في هذا الميدان. إن انضمام الجزائر مؤخراً إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومساهمتها الفعالة في الحصول على الاجماع حول تمديد هذه المعاهدة، وكذا المصادقة منذ أسابيع قليلة على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية تعكس كلها إرادة الجزائر في المساهمة النشطة في تجسيد عملية النزع العام والشامل للسلاح.

إن ضرورة اقامة نظام دولي مبني على التضامن لم يسبق لها أن طرحت بهذه الدرجة من الإلحاح والاستعجال، كما هي عليه في هذه المرحلة التحولية لأنظمة التي يشهدها العالم.

وفي مقدور المجتمع الدولي المساهمة في بروز مجتمع عالمي منظم ومتضامن شريطة أن يكون محترماً لاختلافاته ومتقبلاً لتعدد روابط الاعتماد المتبادل.

ويجب في هذا المضمار التوصل إلى تقليل الهوة المتفاوتة بين الشمال والجنوب والتي ليس بوسع الأمم ولا السلم العالميين تحملها لمدة أطول، والشروع في اقامة توازنات جديدة ترتكز على علاقات دولية متعددة. فمن شأن علاقات متسمة بالتشاور والتفتح أكثر على المصالح

حدّدته الأمم المتحدة وهو ٧٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وقبل ثلاث سنوات، وصلت الدانمرك إلى ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ونحن نتعزم مواصلة هذه السياسة.

فالحاجة إلى تقديم المساعدة الفوتوية الطارئة تزداد أكثر من أي وقت مضى. وتمويل المساعدات الفوتوية في حالات الطوارئ من الصناديق المخصصة للتنمية حل قصير النظر. فيجب علينا ايجاد تمويل إضافي.

وإن تحسين ظروف حياة المرأة في شتى أنحاء العالم أمر ذو أهمية حيوية. ونحن، أي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تقع علينا مسؤولية تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمد في بيجين. وهذا البرنامج يجب متابعته على جميع المستويات. فلنبدأ الآن فورا.

والنقطة الثانية هي "خطة للسلام". فالأفكار التي وردت بشأن مسألة الدبلوماسية الوقائية وقوة الرد السريع يجب تنفيذها، ويجب أن تعقبها - بعد انتهاء الصراع - تدابير بناء الثقة والتدابير الإنسانية.

ومن الممكن أن تضطلع المنظمات الإقليمية بالعديد من هذه المهام. وإيلاء مسؤولية أكبر للمنظمات الإقليمية سوف يعني في أوروبا تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

لقد شهدنا زيادة في عدد عمليات حفظ السلام وتشعبها. ولا ينبغي أن ننسى العمليات الناجمة مثل تلك التي جرت في ناميبيا وكمبوديا، وفي الآونة الأخيرة، في موزambique والسلفادور. وكما أشار الأمين العام، فإن المشكلات التي يشيرها العديد من الصراعات اليوم لم يسبق لها مثيل. وعلينا أن نتعلم معالجة هذه المشاكل الجديدة. وقد دلت قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة على أنها أداة لا تقدر بثمن. ولدينا جميعاً مصلحة في تحسين صون السلام بوصفه أداة فريدة في إدارة الأزمات الدولية.

ويجب علينا أن نرد بقوّة على الهجمات المتعمدة ضد أفراد الأمم المتحدة. إن هذه الهجمات غير مقبولة أبداً. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تتقيّد بالاتفاقية المتعلقة بحماية أفراد الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، وذلك لمحاكمة الأشخاص الذين يشنون الهجمات ضد أفراد الأمم المتحدة.

السيد بيترسون (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنها لمعارقة محزنة، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن تجد المنظمة نفسها في أزمة مالية خطيرة. وإذا لم تعالج هذه الأزمة، فإنها ستهدّد بالتحديد أهداف منظمتنا.

إن الدانمرك تولي أولوية قصوى لتدعم الأمم المتحدة. ويهودونا الأمل أن نتمكن من تحقيق تقدم أثناء دورة الجمعية العامة هذه فيما يتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة وفيما يتعلق بـ"خطة للتنمية". ونأمل أن الفريق العامل الرفيع المستوى برئاسة رئيس الجمعية العامة سيحافظ على زخم عملية الإصلاح. وأود أن أركز على ثمانى نقاط.

النقطة الأولى هي التنمية الاجتماعية. فقد حدد مؤتمر القمة العالمي المعقود في كوبنهاغن نهجاً جديداً للعمل. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الأولى في تحقيق أهداف القمة. ونحن نحتاج في هذا المسعى إلى الدعم الكامل من جانبي المجتمع الدولي والأمم المتحدة، والمؤسسات المالية متعددة الأطراف، والمنظمات الإقليمية والسلطات المحلية والمجتمع المدني. ويجب على جميع الأطراف أن تشارك مشاركة تامة وأن تضاعف جهودها.

ونحن نحتاج كذلك إلى بذل جهود محددة لإبقاء المسائل التي تناولها مؤتمر القمة على جدول الأعمال. وبغية تحريك تنفيذ النتائج التي أسفر عنها مؤتمر القمة، تود الدانمرك أن ينشأ محفل مستقل يعني بمسائل التنمية الاجتماعية. وعلى هذا المحفل أن يكمل عمل المنظمات الدولية والتعاون الحكومي الدولي. وبينما يخاصة أن يقوم بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بمسائل التنمية الاجتماعية، وتوفير أساس للحوار. وآمل أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء المحفل في دورة الجمعية العامة هذه.

وتتطلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بذل جهد جماعي. وتتطلب نقل موارد هامة، ميسرة وغير ميسرة، خاصة وعامة، من العالم المتقدم النمو إلى العالم النامي.

لقد انخفض الحجم الكلي للمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية خلال السنوات القليلة الماضية. ويجب علينا أن نغير هذا المسلك المؤسف وتمثل الخطوة الأولى الضرورية في وصول البلدان الصناعية إلى الهدف الذي

وما زالت الدانمرك تقدم دعماً كاملاً للجهود التفاوضية الدولية، ومنها الجهود التي يبذلها فريق الاتصال. وقد قدمت الدانمرك عدداً كبيراً من قوات حفظ السلام وإسهامات كبيرة من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية، وما زال هذا الالتزام قائماً.

غير أنه ليس من المقبول أبداً استخدام قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام كرهائن في المواجهات العسكرية. فلا يقبل أن نراهم يتعرضون لأعمال مbagنة وهجمات مباشرة وخسائر في الأرواح وإصابات كنتيجة مفجعة لذلك.

ولا بد من أن يكون المجتمع الدولي مستعداً للعمل الذي سيلزم القيام به بعد حلول السلام في آخر المطاف. والدانمرك على استعداد تقديم المساعدة. والوضع الراهن يمثل فرصة سانحة، وعلينا أن نغتنمها.

وأود أن أعرب عن تهاني للحكومتين اليونانية والمقدونية على الاتفاق المؤقت الذي توصلنا إليه، وأن أحياي السيد سايروس فانس على جهوده التي لا تعرف الكلل.

النقطة الرابعة تتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط. وقد تجلى التصميم القوي على تحقيق النتائج في معايدة السلام التي تم التوقع عليها في الخريف الماضي بين إسرائيل والأردن. وفي الاتفاق الأخير بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على المرحلة الثانية من الحكم الذاتي الفلسطيني. ومن المؤسف أننا نرى تقدماً أقل في العلاقات بين سوريا وأسرائيل، وبين لبنان وإسرائيل، ولكننا نرحب بالإرادة السياسية الواضحة للآخراء في جهود قد تحدث تقدماً. وستستفيد جميع الأطراف إذا ما أدركت أنه لا يوجد بديل حقيقي عن المفاوضات، وعن السلام العادل وال دائم للجميع.

نقطتي الخامسة هي أن هناك الآن أملاً في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة. فنحن نرى اتجاهات إيجابية، وخاصة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى. كما أن تنفيذ هذه المعاهدة أصبح أكثر فعالية. وانتهاء المواجهة بين الشرق والغرب أدى إلى تحفيضات جذرية في مخزونات الأسلحة النووية. ولكن ما دامت هذه الأسلحة موجودة فإن خطر استعمالها سيظل قائماً. والدانمرك تؤيد إبرام معاهدة للحظر

وتولي الدانمرك أهمية كبيرة للترتيب المتعلق بقوات الاحتياط التابعة للأمم المتحدة. وقد كنا من أوائل الدول التي أوفدت قوات. ونحن حالياً، بالإضافة إلى البلدان التي تشاركنا الرأي، نعمل على استكشاف وسائل عملية من شأنها تقصير الوقت الذي يستغرقه رد الأمم المتحدة.

وهناك كذلك حاجة لوضع حد أدنى من المعايير المتعلقة بالقوات والمعادات. وتحقيق الدانمرك الإجراء الذي اتخذته الأمم المتحدة في مجال التدريب. ويجب على الأمم المتحدة أن تمنع حق وضع معايير نوعية للقوات التي تكون متوافرة لدى المنظمة.

إن عدم كفاية الأموال يضع الأمم المتحدة في وضع يكاد لا يحتمل في مجال العمليات الميدانية. ويجب علينا أن نتوصل قريباً إلى توافق في الآراء بشأن إصلاح الدعامة المالية للمنظمة وتبنيتها.

وفيما يتعلق بالتعويض عن المعدات التي توضع تحت تصرف المنظمة، يجب التوصل أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة إلى اتفاق بشأن وضع نظام جديد له.

وتتعلق النقطة الثالثة بيوغوسلافيا السابقة. فهناك أكثر من ثلث العدد الإجمالي للقوات الخاصة لإشراف الأمم المتحدة يخدمون في يوغوسلافيا السابقة. وقد أسمهم المجتمع الدولي إسهاماً كبيراً في التوصل إلى تسوية للصراع. وحافظنا على استمرار المفاوضات، في مواجهة جميع العقبات أحياناً. واستطعنا البقاء على ما يمكن أن يكون أصعب عملية من عمليات حفظ السلام اضطاعت بها الأمم المتحدة طرأ. وقمنا بتقديم معونات إنسانية ضخمة.

ويحدونا الأمل بأننا أصبحنا الآن أكثر قرباً من تحقيق السلام. إلا أنه لا تزال هناك عقبات كثيرة ينبغي التغلب عليها. وما زال الصراع يشكل تحدياً هائلاً للمجتمع الدولي.

والمبادئ الأساسية للتسوية في البوسنة التي تم الاتفاق عليها في جنيف في بداية هذا الشهر تشكل أساساً طيباً للمزيد من المناوشات. ويجب ممارسة الضغط على جميع الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية. فلا يمكن تحقيق السلام الدائم إلا من خلال المفاوضات.

المعلقة. وتصوروا كم مزيد من الأنشطة كان يمكن تحقيقها لو كانت تحت تصرف الأمم المتحدة الاشتراكات غير المدفوعة حاليا التي تبلغ ٣,٥ بليون دولار. وإنها لمفارقة حقا أن يكون أولئك الذين ينتقدون الأمم المتحدة على تقصيرها هم في أكثر الأحيان الذين لا يحترمون التزاماتهم المالية. إنهم بذلك يحتجزون المنظمة كرهينة، ويستمرون في انتقاد الأمم المتحدة كما لو كانت منظمة لا تخصهم.

ولا ترى الدانمرk بدليلا عن التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية. وإرادة الدول الأعضاء هي التي تحدد قوة تعاوننا. ويمكن إنجاز ما هو أكثر بكثير شريطة أن تكون الحكومات مستعدة.

لقد عانت الأمم المتحدة من اضطرابات جمة. والأمم المتحدة تحتاج إلى التجديد. الأمم المتحدة تحتاج إلى الموارد. الأمم المتحدة تحتاج إلى الالتزام. وتبقى الدانمرk مخلصة للأمم المتحدة اليوم كما كنا قبل ٥٠ عاما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في بلجيكا، صاحب السعادة السيد إريك ديريك.

السيد ديريك (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

"[علينا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن ندرك أننا وفود بلدان عديدة] إلى نفس الجمعية التي تمثل على نحو جماعي مصالح العالم. [علينا أن] تكون واعين بمصالح العالم والبشرية بغض النظر عن مصالح بلدنا ذاته.

"على كل واحد منا، أولاً وقبل كل شيء، أن يبذل جهداً لكي ننسى أفضلياتنا، ونطرح جانباً تعاطفاتنا وأحقادنا.

"والحقيقة هي أننا ... لم ننجح في تكوين روح دولية حقيقة ... وإذا استطعنا أن نخلق تلك الروح، وإذا تمكنا من ممارسة ما اعتبرهما فضليتين أساسيتين ... أي حسن النية والإرادة الصادقة، وإذا كانا قادرين على تطبيق بعض القواعد البسيطة مع أنها هامة في الوقت نفسه، فسوف ننجح.

"وفي جمعية عامة كجمعية الأمم المتحدة، علينا أن نبذل جهداً كبيراً للتقرير بين وجهات

الشامل للتجارب في وقت لا يتجاوز عام ١٩٩٦. ونؤيد على وجه الخصوص الجهد المبذولة للتفاوض بشأن حظر حقيقي للتجارب إلى القوة الصفرية.

وفي الوقت نفسه، نأسف بشدة للتجارب النووية التي أجرتها الصين وفرنسا؛ ونحث جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على الإحجام عن إجراء مزيد من التجارب.

وينعقد الآن في فيينا مؤتمر استعراض اتفاقية ١٩٨٠ لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الآخر. ونحن في حاجة إلى إلزام التقدم في المؤتمر لتحقيق الهدف النهائي ألا وهو تحريم الألغام البرية المضادة للأفراد.

النقطة السادسة هي أن مجلس الأمن يحتاج إلى توسيع عضويته كيما يعبر عن عالم اليوم. ويجب أن تُنشأ مقاعد إضافية لأعضاء غير دائمين على أساس مبدأ التمثيل الجغرافي المنصف. ونؤيد الدانمرk أيضاً توسيع مجلس الأمن بألمانيا وبممثلين من مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، كأعضاء دائمين.

النقطة السابعة تتعلق بحقوق الإنسان. يجب تحسين الحماية الدولية لحقوق الإنسان. ولا بد من تعزيز التعاون الدولي بشأن رصد احترام حقوق الإنسان، و توفير موارد إضافية لتنفيذ هذا العمل. ويجب، على وجه الخصوص، أن نعزز مركز حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. والدانمرk ستعمل عضواً في لجنة حقوق الإنسان اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وستتضمن أولوياتنا الأساسية، بصفتنا عضواً في تلك اللجنة، مكافحة التعذيب، وتعزيز الحق في التنمية وحقوق السكان الأصليين. وإن إنشاء محفل دائم داخل الأمم المتحدة هو مطمئن سياسياً للسكان الأصليين في العالم، والدانمرk تشارط هم ذلك المطمح.

وعلى الجمعية العامة أن تقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر دبلوماسي معني بإنشاء محكمة جنائية دولية دائمة لمحاكمة الجرائم الدولية الخطيرة.

وبنقطتي الأخيرة أود أن أوجه الانتباه إلى البيان الذي صدر اليوم عن وزراء خارجية بلدان الشمال بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة. ففي ذلك البيان ناشدت بلدان الشمال الدول الأعضاء كافة أن تفي بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة، بأن تدفع فوراً جميع اشتراكاتها

لمعاهدة عدم الانتشار؛ وأنا لمست الإرادة الراسخة لدى جميع الموقعين على احترام المعاهدة نصاً وروحاً.

إننا نتوقع مع ذلك زيادة تخفيض الترسانات النووية. وفي هذا السياق، ينبع أولاً كثيراً على التصديق السريع على معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها. وينبغي تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن عن طريق التوقيع في العام المقبل على معاهدة للحظر الشامل للتجارب وإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الإنشطارية للأغراض العسكرية. وتتوفر هاتان المعاهدتان تكملة لا غنى عنها لمعاهدة عدم الانتشار على الطريق صوب نزع السلاح النووي الكامل الذي ما برح بلجيكاً تصبو إليه.

إن المفاوضات القادمة حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب ستبيّن ما إذا كانت الدول النووية مستعدة لقبول خيار الصفر، الذي أعتقد أنه أهم مسألة بالنسبة للمستقبل. وفي هذا السياق تشجب بلجيكاً التجارب النووية التي جرت مؤخراً وتأمل بإخلاص أن تواصل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية وقفها المؤقت. وأي قرار بعدم إجراء المزيد من التجارب من شأنه أن يشجع بقوة على تهيئة مناخ مؤات لاستئناف المفاوضات واستكمالها بنجاح في عام ١٩٩٦. وبالنهاية عن بلجيكاً، أحدث بقوة الدول الحائزة للأسلحة النووية على الامتناع عن إجراء أية تجارب أخرى.

لقد تكلمت لتوi عما يسمى بـ«أسلحة الدمار الشامل»، ومن الجلي أن الخطر الذي تمثله الأسلحة النووية والبيولوجية خطر هائل. ولكن ينبع لنا أن نتذكر أن الأسلحة التقليدية هي في الحقيقة المسؤولة عن العدد الأكبر من الضحايا. وستضطلع بلجيكاً، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، بدور نشط في هذا الميدان، كما فعلنا في الأشهر الأخيرة بالنسبة للألغام المضادة للأفراد. وبلاادي من بين الرواد في هذا الصدد، بما في ذلك بقیام برلمانها بسن قانون تطليعي يحظر إنتاج واستخدام هذا النوع من الأسلحة في بلجيكاً. وشاركتنا في الأمم المتحدة في مبادرة عقد مؤتمر خاص في جنيف، كان بلادي شرف رئاسته. وتدرك بلجيكاً أيضاً خطأ أسلحة الليزر الجديدة وعواقبها المروعة. وبلاادي على استعداد لاتباع سياسة ناشطة في هذا المجال.

وفي رأيي أن الأولوية التالية للأمم المتحدة تتصل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويعد تعزيز وحماية حقوق الإنسان عنصراً أساسياً منه. ويبين تاريخنا أن

النظر المختلفة]. ومن الضروري، بطبيعة الحال، أن يسهر كل منا على مصالح بلده، ولكننا لن ننجح ما لم تكن مقتنعين بأن تلك المصالح يجب أن تحتل مكانها في الإطار الأوسع، إطار المصالح العامة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأولى، الجزء الأول، الجلسات العامة، الجلسة الثانية، ص ٤٨ من النص الانكليزي).

إن ما قلته لتوi لم يكتب في الآونة الأخيرة، ولم يكتبه حينما كنا نعد البيان البلجيكي إلى الدورة الخامسة للجمعية العامة. إنه اقتباس من البيان الرسمي الذي ألقاه رئيس الجمعية العامة في دورتها الأولى، السيد بول هنري سباك الذي كان آنذاك وزير خارجية بلجيكاً. ونداؤه هذا الذي صدر في لندن في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦، ما زال منطبقاً اليوم كما كان في ذلك الوقت.

وظلت الأمم المتحدة مشلولة لأمد طويل بسبب مشاكل الجغرافية السياسية الناجمة عن التنافس بين الشرق والغرب، ولكن المنظمة تمكنت في السنوات الأخيرة من التركيز بصورة متزايدة على شتى جوانب المجتمع العالمي. وهذه فلسفة تعلن حدوث تغيير في الموقف العالمي. فحقوق الإنسان، والتنمية المستدامة، والبيئة، والتغير الاجتماعي، ومسائل السكان، وحقوق المرأة، وكلها قلة من كثرة، قد أدرجت في جداول أعمال المؤتمرات الدولية الكبرى التينظمتها الأمم المتحدة بنجاح، ومن الشروط المسبقة لنجاح هذا النهج الدولي أن تكون لدينا الشجاعة على الافتراض من إسار المحرمات القديمة والجرأة لأول مرة على مناقشة المواضيع على نحو ما لم يسبق له مثيل من قبل.

ولا يمكنني هنا أن أناقش كل بند من هذه البنود على حدة، ولذلك سأقتصر على إبراز اثنين منها. وأدرك أنني بهذه الطريقة قد أغفل الكثير من المشاكل الأخرى الهامة بالنسبة لمستقبل أمم المتحدة على المدى القريب.

سأبدأ أولاً بمسألة نزع السلاح. في شهر أيار/مايو من هذا العام وافقت ١٨٠ دولة على تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتزمت الدول النووية الخمس بتخفيض ترساناتها النووية المنخفضة من قبل بدرجة كبيرة، وتعهد جميع المشاركين الآخرين رسمياً وإلى الأبد بعدم حيازة هذه الأسلحة، التي تعرض للخطر وجود كوكب الأرض ذاته. وتحت بلجيكاً الدول الأخرى غير الحائزة للأسلحة النووية على قبول التمديد اللامنهائي

وعدم التمييز - بوصفها اتفاقيات أساسية؛ ومن شأن هذا أن يوفر زخما ملماوسا في هذا الصدد.

لقد أثبتت المؤتمرات الدولية الكبرى التي نظمتها الأمم المتحدة أدناها أداة مفيدة لدراسة المسائل الأساسية المتعلقة بهدف التحرر الاجتماعي والتنمية المستدامة الحقيقية في جميع البلدان. ففي ريو دي جانيرو، استعيض عن مفاهيم التنمية القديمة بمفهوم التنمية المستدامة، الذي استخدم كشعار مشترك في جميع المؤتمرات الأخرى.

وفي المؤتمر العالمي المعنى بحقوق الإنسان، المعقد في فيينا، اعتمد إعلان يؤكد ويثير التوافق العالمي على واجب� احترام الفرد البشري في جميع الظروف. ويدعو الإعلان جميع الدول الأعضاء لا إلى منع انتهاكات حقوق الإنسان فحسب بل أيضا إلى النهوض بتلك الحقوق. وبليجيكا، من جانبها، كانت أول بلد في أوروبا يسن قانونا، في شهر شباط/فبراير ١٩٩٤، يربط احترام حقوق الإنسان بالتعاون الإنمائي.

واعترف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقد في القاهرة، بالصلة بين صحة الفرد الإنثابية والجنسية ومستوى تقدم الفرد والبلد الذي يعيش فيه.

وتكمـن أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقد في كوبنهاغن، قبل كل شيء في نهجـه المتكامل في ربط مكافحة الفقر بخلق الوظائف وتعزيز التكامل الاجتماعي، وفي اعتماد استراتيجية وطنية ودولية منسقة بناء على ذلك. ومما يثلج الصدر أيضا أن نلاحظ التوافق العالمي في الآراء بشأن المفاهيم والقضايا التي ستستأهـل اهتماماً في المستقبل.

وأخيرا، فإن المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، الذي عقد مؤخرا في بيجين، أكد على دور النساء باعتبارهن مشاركات كاملات في عملية صنع القرار وفي الشؤون الاقتصادية، وذلك بالاعتراف بأنه دون مشاركة المرأة يصبح متذمراً تحقيق التنمية المستدامة الحقيقة والديمقراطية الحقيقة.

وينبغي للأمم المتحدة أن تولي أعلى درجات الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الميدان ينبغي لها أن تشرك معها الرأي العام العالمي في هذه القرارات وينبغي أن تكفل متابعتها وتنفيذها بعزم. وبليجيكا على استعداد لإعمال برامج عمل كل هذه المؤتمرات في

احترام حقوق الإنسان، ووجود دولة قائمة على القانون ومؤسسات سياسية منتخبة تعمل على نحو ديمقراطي وتتبع مبادئ الإدارة السليمة، شروط مطلقة للتنمية المستدامة.

بيد أنـنا لا نستطيع القول إنـنتائج التعاون الدولي كانت جميعـها إيجابـية، ويتـبعـنـ علىـ بلدـانـ الشـمالـ وـبلـدانـ الجنـوبـ علىـ السـواـءـ التـمعـنـ فيـ ذـلـكـ. فلا جـدوـىـ منـ التـكـلمـ عنـ السـلامـ علىـ الأـرـضـ إـذـاـ كـنـاـ لاـ نـسـطـعـ فيـ الـوقـتـ ذـاـهـهـ أـنـ نـسـعـيـ إـلـىـ تـحـقـيقـ التـنـمـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ وـالـاقـتصـادـيـ لـهـذـاـ الكـوكـبـ. لقدـ اـزـدـادـ الـثـرـاءـ عـلـىـ الـمـسـتـوـ الـعـالـمـيـ سـبـعـةـ مـاـمـلـاـلـ فـيـ الـدـهـرـ ٥٠ـ سـنـةـ الـمـاضـيـ وـنـمـتـ التـجـارـةـ الـدـولـيـ بـصـورـةـ أـكـبـرـ. ولـكـ فيـ الـوقـتـ ذـاـهـهـ لمـ يـلـغـ النـقـرـ عـلـىـ الإـطـلاقـ ماـ هوـ عـلـيـهـ الـآنـ. وبالـإـضـافـةـ إـلـىـ ذـلـكـ، أـضـرـ الـانـتـكـاسـ الـاقـتصـادـيـ وـأـزـمـةـ الـدـيـونـ قـطـاعـاتـ مـعـيـنـةـ مـنـ السـكـانـ فـيـ الـبـلـدانـ النـانـمـيـةـ أـكـثـرـ مـنـ غـيرـهـاـ. وبالـتـالـيـ زـادـتـ حـالـاتـ التـفـاوـتـ فـيـ تـوزـيعـ الدـخـلـ وـالـثـرـوـةـ عـمـاـ كـانـتـ عـلـيـهـ. وـيـنـحـنـ بـحـاجـةـ مـنـ أـجـلـ مـكـافـحةـ ذـلـكـ إـلـىـ الـعـمـلـ عـلـىـ الـمـسـتـوـ الـدـولـيـ، حـتـىـ وـإـنـ كـانـ السـبـبـ الـوحـيدـ عـوـلـةـ الـاقـتصـادـ الـعـالـمـيـ. وـسـتـكـونـ هـنـاكـ حـاجـةـ إـلـىـ تـعـاـونـ مـكـثـفـ مـتـعـدـدـ الـأـطـرافـ، بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ التـعـاـونـ فـيـمـاـ بـيـنـ الـمـؤـسـسـاتـ الـمـالـيـةـ الـدـولـيـةـ، وـمـنـظـمـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـةـ، وـمـنـظـمـةـ الـتـجـارـةـ الـعـالـمـيـةـ. وـيـحـبـ عـلـيـنـاـ أـيـضاـ أـنـ تـدـرـسـ كـيفـ يـمـكـنـ لـلـسـكـانـ الـمـشـارـكـةـ فـيـ إـعـادـ الـاصـلاحـاتـ وـتـنـفـيـذـهـاـ.

والـحـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ هـيـ الشـاغـلـ الرـئـيـسيـ. فالـتـنـمـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـحـقـيقـيـةـ مـسـتـحـيلـةـ مـاـ لـمـ يـتـمـ تـلـبـيـةـ هـذـهـ الـحـاجـاتـ. وبـلـجـيـكاـ عـلـىـ اـسـتـعـادـ لـلـاشـتـراكـ فـيـ هـذـاـ الجـهـدـ، كـمـاـ تـفـعـلـ مـذـ أـمـدـ بـعـيدـ. إـنـ نـظـامـ الضـمانـ الـاجـتـمـاعـيـ الـبـلـجـيـكـيـ يـحـتـفـلـ أـيـضاـ بـالـذـكـرـيـ السـنـوـيـ الـخـمـسـيـنـ لـتـأـسـيـسـهـ. وـيـتـعـرـضـ هـذـاـ النـظـامـ حـالـياـ لـلـشـكـ فـيـهـ، لـأـنـ مـعـدـلـ الـبـطـالـةـ زـادـ زـيـادـةـ ضـخـمـةـ، مـاـ يـهدـدـ تـموـيلـ الـنـظـامـ بـرـمـتهـ. وـمـعـ ذـلـكـ، يـبـقـيـ هـذـاـ النـظـامـ أـفـضلـ ضـمـانـ لـلـحـفـاظـ عـلـىـ التـواـزنـ بـيـنـ الـتـنـمـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ وـالـتـنـمـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ. وـيـنـبـغـيـ أـنـ تـبـقـيـ الـدـوـلـةـ مـسـؤـولـةـ عـنـ توـفـيرـ الـحـاجـاتـ الـأـسـاسـيـةـ لـلـجـمـعـيـةـ.

ولـذـكـ تـدـعـوـ بـلـجـيـكاـ إـلـىـ تـطـوـيرـ آـلـيـةـ تـسـمـحـ بـمـوـاـكـبـةـ الـتـنـمـيـةـ الـاـقـتصـادـيـةـ لـلـتـنـمـيـةـ الـاجـتـمـاعـيـةـ. وـيـتـعـينـ عـلـىـ الـحـكـومـاتـ أـنـ تـحـترـمـ حـقـوقـ الـعـمـالـ وـأـنـ تـحـسـنـ أـحـوـالـ الـعـمـلـ وـسـلـامـةـ الـعـمـالـ وـصـحـتـهمـ. وـيـنـبـغـيـ الـاعـتـرـافـ عـلـىـ الـمـسـتـوـ الـدـولـيـ بـالـاـتـفـاقـيـاتـ الـاجـتـمـاعـيـةـ الـأـسـاسـيـةـ الـخـمـسـيـنـ لـمـنـظـمـةـ الـعـمـلـ الـدـولـيـةـ. الـمـتـصـلـةـ بـالـسـنـ الـأـدـنـىـ لـلـعـمـلـ، وـإـزـالـةـ الرـقـ، وـالـحـرـيـةـ الـنقـابـيـةـ، وـحـرـيـةـ الـتـفـاوـضـ

كيف يمكننا أن نحول دون أن تصبح الأمم المتحدة ضحية نجاحها؟ إن أحد الالتزامات الرئيسية يتمثل في وجوب أن تدفع كل دولة عضو نصيبيها المقرر بناء على قدرتها على الدفع. وعدم الدفع هو انتهاك خطير للالتزامات، ويستأهل شجبا أكبر عندما يطالب بعض الأعضاء المخلين بهذا الواجب بدور خاص في سياسة المنظمة وعمليات صنع القرار فيها.

وأخيرا، ينبغي أن نعمل من أجل إشاعة الروح الدولية الجديدة التي أشرت إليها في بداية بياني. ودون هذا الوعي الجديد في المجتمع عموما لن نتمكن قط من تحويل الأمم المتحدة إلى الأداة العالمية اللازمة من أجل السلام والتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، أود أن أختتم باقتباس آخر من رجل الدولة العظيم أول رئيس الجمعية العامة، وزير الخارجية البلجيكي بول هنري سبات، الذي قال في عام ١٩٤٣

"لن يمكن أبدا تنظيم العالم إذا تشبثت كل دولة بسيادتها الوطنية الكاملة وحقها المطلق في حل مشاكلها الأساسية والاقتصادية كما تراه مناسبا".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): والآن أعطي الكلمة لوزير خارجية ليتوانيا، سعادة السيد بوفيلاس غيليس.

السيد غيليس (ليتوانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني كثيرا أن أنسجم إلى المتكلمين الذين سبقوني في تهنئة السيد ديوجو فريتاس دو أمارات على انتخابه لرئيسة الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأنه لشرف عظيم ومهمة صعبة جدا تولي هذا المنصب في الوقت الذي تحفل فيه الأمم المتحدة بمرور أول خمسين سنة على وجودها، وفي الوقت الذي يؤمل فيه الناس في عالم أفضل - على نحو ما أشار السيد دو أمارات في بيانه في الأسبوع الماضي - من خلال السلام والحرية والعدالة والتعليم والصحة والتنمية.

قبل خمسين سنة، أنشئت الأمم المتحدة من أجل جمع شمل جميع دول العالم على العمل من أجل السلام والتنمية على أساس مبادئ العدالة والكرامة الإنسانية ورفاه جميع الشعوب. ولا يزال هدف الأمم المتحدة، المتمثل في تشجيع التعاون الدولي، باقيا بعد نصف قرن على الرغم من أنه يواجه تحديات أكبر من أي وقت مضى.

سياساتها المستقبلة في ميادين التعاون الإنمائي والتجارة الخارجية والتمويل الدولي وفي سياساتها الخارجية بوجه عام.

لقد أكدت على مجالين ستعمل فيما الأمم المتحدة دورا حاسما. ونحن بصدق تحد لنا جميعا، لن يتمنى الحكم على نتائجه حتى الذكرى السنوية المائة للأمم المتحدة. ولكي نحقق هذا الهدف يتطلب تعزيز تلك الأداة لا وهي الأمم المتحدة. وعلى الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة أن تعزز وتعيد توجيه مواردها وأنشطتها من أجل تنفيذ قرارات واستنتاجات هذه المؤتمرات. وينبغي على وجه الخصوص تجنب الازدواجية؛ ولا مناص من ترشيد الاختصاصات ودمج اللجان والوكالات المتخصصة العاملة في مجال واحد.

ويجب أن يستعيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي شاطئه، ومن الممكن مراجعة دوره. وينبغي أن يكون أنساب جهاز لتنظيم المؤتمرات الدولية وينبغي أن يقوم في كل منظومة الأمم المتحدة، بالتنسيق والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات والبرامج. ويمكن أن تكون مهمته أيضا أن يحفز التفاعل بين الوكالات والمؤسسات الرئيسية لمنظومة الأمم المتحدة.

ومن الضروري أن يعاد النظر في جدول أعمال الجمعية العامة حتى يتمنى للجمعية أن تستعيد دورها الأصلي بوصفها جهاز المنظمة الأعلى لصنع القرار والتداول وصنع السياسة.

إن إصلاح مجلس الأمن موضع مناقشة حامية. ودون الخوض في التفاصيل، أود الإشارة إلى وجهة نظر بلجيكا وهي أن هذا الإصلاح ينبغي أن يعزز، قدرة المجلس على التصرف وأن يعزز بصفة خاصة طابعه التمثيلي. إن الميثاق ينطوي بالمجلس مسؤولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين نيابة عن الجميع وبما يعود بالنفع على الجميع. وبليجيكا مقتنة بأن قرارات المجلس سوف تزداد هيبة إذا قامت البلدان المشاركة بقوات أو معدات بالمشاركة عن كثب في إعدادها.

إن المنظمة تواجه مشاكل مالية عديدة. فكثيرا ما تعرقل الخلافات حول توزيع النفقات القيام بأنشطة جديدة. وهناك فجوة هيكلية تزداد اتساعا بين القدرة على العمل المتعدد الأطراف وطلبات التدخل المتواترة على نحو متزايد.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تلبي هذه التوقعات، يتبع على الدول الأعضاء أن تزودها بالوسائل الضرورية لأن تفعل ذلك. ولهذا السبب، تعلق ليتوانيا أهمية على الجهود الرامية إلى إعادة تشغيل منظومة الأمم المتحدة وتعزيزها وإصلاحها، وهي ستتابع باهتمام المبادرات الموجهة صوب ذلك الهدف. وحسن الإدارة في الأمانة العامة أداة هامة لتحقيق ذلك الهدف. ويمكن للاتجاهية الأفضل ولزيادة الفعالية، فضلاً عن المسائلة والمسؤولية، أن يكون لها أثر في إيجاد منظمة ذات توجه نحو المزيد من المهام والنتائج. ويتعين استخدام الطاقات والموارد داخل منظومة الأمم المتحدة بطريقة أكثر فعالية وتنسيقاً إذا أريد للمنظمة أن تتصدى للتهديات الماثلة أمامها.

وتوجد حاجة أيضاً إلى وضع سياسات متكاملة من أجل التصدي لهذه المشاكل العالمية التي غالباً ما يتم التصدي لها باعتبارها مسائل منفصلة. وفي هذا الصدد، نرى أن هناك صلة وثيقة بين "خطة للسلام" و"خطة للتنمية"، ونوافق تماماً الموافقة على أن السعي من أجل إحلال السلام والأمن ينبغي لا يحول الانتباه عن أهداف أساسية أخرى للمنظمة، ولا سيما في ميداني التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وهناك أولوية أخرى لإعادة تشغيل الأمم المتحدة هي إصلاح مجلس الأمن. فليتوانيا تؤيد استمرار النقاش بشأن شفافية أعمال مجلس الأمن. والترتيبات غير الرسمية الأخيرة الرامية إلى تحسين التشاور بشأن حفظ السلام بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقواتها ينبغي زيادة تعزيزها. ويجب على مجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلاً لعضوية الأمم المتحدة الموسعة توسيعاً كبيراً، ويتعين عليه أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الصغيرة وجميع المناطق، بما في ذلك منطقتنا أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. ونعتقد بأن زيادة أعضاء المجلس أمر مطلوب، وأن زيادة الأعضاء الدائمين ينبغي أن يعكس حقائق جغرافية سياسية راهنة. وفي هذا السياق، تؤيد ليتوانيا زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على أن يأتي الأعضاء الجدد من بين البلدان التي تسهم إسهاماً مميراً في أنشطة الأمم المتحدة. ومن شأن هذا أن يعزز تعزيزاً كبيراً سلطة الأمم المتحدة وقدرتها بصفة عامة. وغني عن القول إن إصلاح مجلس الأمن ينبغي لا يقلل من فعاليته أو من أدائه الفعال.

إن الزيادة الهائلة في عمليات حفظ السلام وتعقدها في السنوات الأخيرة تدل بوضوح على الحاجة إلى إجراء

إن ليتوانيا نفسها تواجه تحديات جديدة وتفي بها. فبعد مرور أقل من ست سنوات من تاريخ استعادة استقلالها، كرست ليتوانيا القيم الديمقراطية في دستورها وأدرست سيادة القانون ونهضت بحقوق الإنسان ونفذت إصلاحات اقتصادية قوامها احترام السوق الحرة. وتستند سياستنا الخارجية على احترام القانون الدولي والسيادة الوطنية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي فيما بين الدول - وخاصة أقرب جيراننا. وأفضل شاهد على علاقات حسن الجوار التي نقيمها هو المعاهدات التي أبرمناها مع جميع الدول المجاورة؛ لقد كانت نتيجة عمل شاق ومتنازلات. وذرى أنها تشكل إسهاماً كبيراً في أمن المنطقة وأمن العالم بأسره.

والأهداف الأخرى لسياستنا الخارجية محددة بوضوح أيضاً. إن ليتوانيا تعمل جاهدة من أجل الانضمام الكامل إلى الهيأكل السياسي والاقتصادي الأوروبي، وهيأكل الأمان الجماعي الأوروبي. وبوصفتنا عضواً منتسباً في الاتحاد الأوروبي، يتمثل هدفنا النهائي في العضوية الكاملة في الاتحاد. كذلك نولي أولوية عالية لحصولنا على العضوية في منظمة معايدة شمال الأطلسي واتحاد الأقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، والاشتراك الفعال في هذه المنظمات.

وتواجه الأمم المتحدة اليوم تحديات جديدة. وبعد مضي نصف قرن، ليس من المناسب تقييم أداء المنظمة فحسب، ولكن يلزم أيضاً إعدادها لمواجهة المطالب والمشاكل الجديدة الناجمة عن التغيرات المثيرة التي حدثت منذ انتهاء الحرب الباردة. وإن عدد وأهمية التهديات التي تواجه الأمم المتحدة تتطلب إجراء إصلاحات. ويتوقع من الأمم المتحدة أن تحل مشاكل عديدة، من قبيل الصراعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، وفجوة الفقر، والأزمات الإنسانية. أما المشاكل الناجمة عن الصراعات، من قبيل الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، وأفغانستان، وليبيريا، ورواندا، وبوروندي، والصومال فلا سابق لها من نواح عديدة. ويتوقع أن توفر الأمم المتحدة مساعدات إنسانية وعمليات إغاثة طارئة لللاجئين. ومن المتوقع أن تعزز الديمقراطية وأن تصون صحة المرأة والطفل وحقوقهما. ومن المتوقع أن تضطلع الأمم المتحدة بدور قيادي في حل مشاكل بيئية وسكانية، وفي كفالة تحقيق التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونحن نسلم بأنه على الرغم من أن التهديد الناجم عن الأسلحة النووية يسبب قلقاً رئيسياً، فإن ما يجري من استخدام للأسلحة التقليدية لا يقل خطورة. وهناك حاجة إلى أن تتحمل الدول مسؤولية أكبر وأن تتحفظ في عمليات نقل الأسلحة. ولقد أفضى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية إلى شفافية أكبر، ولكن يمكن لمدونة سلوك تتعلق بعمليات نقل الأسلحة التقليدية أن تضع مبادئ مشتركة يتعين احترامها في هذا المجال.

والاتجار بالمخدرات وما يرافقه من ارتکاب جرائم دولية يشكلان تهديداً متزايداً آخر لـأمن ورفاهية الدول والشعوب. ونحن نؤيد تأييداً كاملاً برنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات على المستوى الدولي، وهو البرنامج الذي يتحمل المسؤولية عن قيادة الكفاح العالمي ضد هذه الآفة. وبالنظر إلى استمرار وزيادة المشاكل المتعلقة بالمخدرات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقتنا، فإننا شجع على قيام تعاون أوّل في هذا المجال.

إن الحالة في رواندا وفي يوغوسلافيا السابقة تتصدر تفكيرنا، مثلما هي الحال بالنسبة لصراعات مسلحة أخرى أقرب إلينا، مما ينجم عنه إراقة الدماء وانتهاكات منتظمة لحقوق الإنسان. ولقد أفضت الكراهية العرقية والإثنية إلى سلوك جد بشع. ويجب ألا تنسى هذه الدروس المرعبة فقط؛ وينبغي ألا تفلت هذه الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية من العقاب. لهذا السبب نؤيد تعزيز آليات لرصد وحماية حقوق الإنسان عن طريق التنفيذ الكامل لولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وعن طريق تعزيز مركز حقوق الإنسان. وبغية تجنب الازدواجية، شجع إجراء مزيد من التنسيق بين أنشطة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والهيئات الإقليمية التي تضطلع بولايات متشابهة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كولا (أليانيا).

وترى ليتوانيا أيضاً أن الولاية لعمليات حفظ السلام يمكن أن تشمل عنصراً خاصاً بحقوق الإنسان مع إجراءات للإبلاغ والتحقق واضحة التحديد. فحين ترتكب جرائم فظيعة وحين تنتهك حقوق الإنسان بصورة منتظمة رغم كل الجهود، ترى ليتوانيا أنه ينبغي محاكمة المسؤولين بمن فيهم المرتكبون الفعليون. ولذا فنحن نؤيد إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة تكون لها ولاية قضائية على الجرائم الخطيرة ذات الأهمية الدولية حيثما ترتكب.

التغيير. ولا يسعنا أن نتجاهل الآثار المالية المترتبة على هذه الزيادة. فميزانية عمليات حفظ السلام تبلغ حالياً فرقة ٣,٦ بليون دولار. ويجب علينا أن نعزز الدبلوماسية الوقائية بغية تجنب الإفراط في توسيع قدراتنا في مجال حفظ السلام. ومع ذلك، تواصل ليتوانيا الاضطلاع بدورها في حفظ السلام، كما تفعل بالفعل في عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا؛ وهي على استعداد لأن تفعل المزيد. أما الفصيلة الثالثة لحفظة السلام الليتوانيين فهي تعمل الآن في كرواتيا ضمن الكتيبة الدانمركية. ونحن نشارك على نحو نشط في برنامج منظمة حلف شمال الأطلسي وهو برنامج الشراكة من أجل السلام، ونمضي قدماً بإنشاء وتدريب كتيبة لحفظ السلام في البلطيق.

وترحب ليتوانيا أيضاً بالتفاعل المتنامي في ميدان عمليات حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ويمكن هذا النهج المنظمات الإقليمية من تشارط العباء المشترك الناجم عن وظائف حفظ السلام، ومن الإسهام مع الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. وبعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعزز بنشاط الحلول السياسية السلمية لازمات إقليمية في تشتنشنينا، وجورجيا، وناغورني - كاراباخ، وطاجيكستان، وفي أماكن أخرى.

وعلى الرغم من أن ليتوانيا تعتقد بأن البلدان الأوروبيية ينبغي أن تحاول حل مشاكلها الذاتية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قبل التحول إلى الأمم المتحدة، يحدونا الأمل في أن يتعزز التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في مجالات ذات اهتمام مشترك، ولا سيما مسائل تتعلق بالاستقرار والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويعتبر القيام بمزيد من العمل لوضع سلسلة قياسية من المبادئ المتعلقة بأنشطة حفظ السلام التي تقوم بها فرادى الدول أو أطراف ثالثة.

إن آلية استراتيجية لمنع قيام صراعات مسلحة ينبغي أن تعنى بهدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وتزيد سهولة توفير الأسلحة من المعاناة الناجمة عن حالات الصراع، فضلاً عن تفجر الصراع نفسه، ولقد أيدت ليتوانيا بإخلاص التمدid إلى أجل غير مسمى وغير المشروط لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها تنظر إلى المعاهدة باعتبارها حسناً هاماً لمنع انتشار الأسلحة النووية وللتقليل من حجم المخزونات القائمة.

فاقت قدرة هذه الدول على السداد. ولقد شاركتنا في أعمال الفريق العامل رفع المستوى المعنوي بالحالة المالية للأمم المتحدة وتبعتنا أعمال الفريق العامل بشأن مبدأ القدرة على السداد. ونحن نرحب بالتحسين الجزئي في تقدير اشتراكاتنا بإلغاء نسبة ٥٠ في المائة من جدول الحدود للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

وستحتفل اللجنة الليتوانية لإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة بهذه الذكرى في الشهر المقبل بتنفيذ برنامج حافل. وثمة تأكيد على تعليم الشباب والمواضيع الأساسية في جدول أعمال الأمم المتحدة وانجازات المنظمة على مدى العقود الخمسة الماضية. بيد أنه يجب ألا ننسى ما لم تنجزه الأمم المتحدة للآن. ويهودنا الأمل في أن تدفعنا هذه الأهداف غير المحققة إلى الانطلاق قدما بالرؤية والالتزام اللذين توخاهما مؤسسو الأمم المتحدة قبل خمسين عاما.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة بعد ذلك لوزير الشؤون الخارجية لهندوراس، سعادة السيد ديلمير أوربيزو بانتنغ.

السيد أوربيزو بانتنغ (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أتقدم بالتهنئة للسيد ديوغو فريتاس دو أمارال بمناسبة انتخابه لرئاسة الدورة الخمسين للجمعية العامة. وستكفل خبرته ومهاراته الدبلوماسية الثابتة نجاح هذا اللقاء الهام. وأود كذلك تهنئة سلفه السيد أمارا إيسبي على الطريقة الممتازة التي قاد بها أعمال الجمعية في دورتها التاسعة والأربعين.

وأنهزم هذه المناسبة الخاصة كذلك لأنّه بالعمل الرائع للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي من أجل تعزيز السلام والتنمية التعاون بين الشعوب.

وتمشيا مع منطق الثورة الأخلاقية التي يقودها رئيس الجمهورية، السيد كارلوس روبيرو رايينا تبذل هندوراس اليوم جهدا فريدا في توطيد دولة تقوم فعلا على حكم القانون؛ ومحاربة الفساد على جميع المستويات؛ وتشجيع المشاركة الفاعلة من جميع المواطنين في إطار للوفاق الوطني يحدد المبادئ التوجيهية لبلاد جديدة؛ وتأكيد الاحترام المطلق لحقوق الإنسان؛ وفي سياق عملية دينامية لتحديث الدولة، القيام بتدابير وتغييرات قانونية مؤسسة مضمونة بغية تعزيز نظام حكمنا الديمقراطي التعددي.

وتعلق ليتوانيا أهمية كبيرة على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره الوكالة الممولة الرئيسية وباعتباره المنسق للمساعدات التقنية والإنسانية للأمم المتحدة. ومنذ إنشاء مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيلينوس في عام ١٩٩٢ وضع حكومتي بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برامج في قطاعات ذات أولوية مثل التحول الديمقراطي وتطوير المجتمع المدني وإصلاح الإدارة العامة والأثر الاجتماعي للتحول. ونحن ممتنون بصفة خاصة لمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لنا في إعداد تقريرنا عن التنمية الوطنية لعام ١٩٩٥.

وتعيد حكومتي التأكيد على ضرورة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال دمجا كاملا في الاقتصاد العالمي وضرورة استمرار دعم الأمم المتحدة لبلوغ ذلك الهدف. ونحن نعتبر مفهوم الانتقال مسألة مؤقتة تحدد في هذا الوقت الاحتياجات الخاصة وال Shawagl العاجلة للبلدان التي تمر بمرحلة تحول أساسية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ونحن نأمل أن يكون لهذه الاحتياجات وال Shawagl صداتها في "خطة للسلام". وتعترف ليتوانيا بالعمل الرائع الذي تنجذبه اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال تشخيص مشاكل الاقتصادات الانتقالية وإعداد التوصيات المفيدة.

وأود أيضاً اغتنام هذه الفرصة للتنويه بعمل مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) في بلدي. فقد قدمت اليونيسيف خدمات تقنية واستشارية تحظى بتقدير عظيم بشأن بلوغ الأهداف العالمية لرعاية الطفلة.

وقد بحثت المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخيرة في ريو دي جانيرو والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين استراتيجيات وأهدافاً هامة للتنمية. ولن تتطلب المتابعة والتنفيذ المنسيان لتوصيات هذه المؤتمرات التزام الحكومات فحسب بل وزيادة التنسيق في أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية وتحسين الترابط المنظمي في البرامج.

وإذ تدرك ليتوانيا وتأيد تماماً التزام جميع الدول الأعضاء بسداد اشتراكاتها كاملة وفي حينها فإنها تؤمن أيضاً بمبدأ المساواة في السيادة، أي الحقوق المتساوية لجميع الدول الأعضاء. وفي حالتنا، انتهكت هذه الحقوق حين قررت في عام ١٩٩٢ تقديرات غير منصفة لاشتراكات دول البلطيق وبلدان كمنولث الدول المستقلة

المعني بالسلم والتنمية في أمريكا الوسطى". (القرار ١٣٧/٤٩، الفقرة ٢٣)

ونحن نقدر اتخاذ ذلك القرار، ونأمل أن تجدد ولايته في دورة الجمعية العامة هذه.

ومتابعة لجهودنا من أجل التكامل، سيستضيغ بلدي مؤتمر القمة المسبق لرؤساء دول أمريكا الوسطى، وسيكون الموضوع الرئيسي إنشاء إطار تنظيمي لأمن الأفراد وممتلكاتهم وتوقيع معايدة للأمن الديمقراطي لأمريكا الوسطى.

لم يعد بوسعنا في هذه المنطقة أن نرجئ إنشاء برامج قصيرة الأجل للاستثمار المباشر وإعادة التنشيط الصناعي وتحويل التكنولوجيا والتجارة الخارجية بالدعم الضروري من جانب البلدان المتقدمة النمو. ويمكن أن يقدم هذا الدعم عن طريق تحالف الدول الصديقة للتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى. كما كان الحال بداية في الاتفاق بين أمريكا الوسطى والولايات المتحدة.

وتأكيد أمريكا الوسطى الإقليمية المنفتحة؛ وحسبما نصت عليه خطة عمل قمة الأمريكتين، نرى أن حرية التجارة هي الطريق الأصح لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم.

وإن منظومة التكامل في أمريكا الوسطى، التي ولدت بفضل جهودنا والتعاون الهام من جانب المجتمع الدولي، تأمل أن تمنحها الجمعية العامة مركز المراقب الدائم تمثيلاً مع الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة. ومن شأن هذا المركز أن ييسر التعاون ويوسّعه بين منظومة الأمم المتحدة ومنظومة التكامل في أمريكا الوسطى. وإنني ممتن للتأييد الذي حظي به مشروع القرار الذي قدمته بلدان أمريكا اللاتينية بصورة مشتركة إلى الجمعية العامة للنظر فيه.

ويحاول بلدي دائمًا، وفقاً للتقاليد، أن يحل صراعاته الدولية عن طريق الوسائل السلمية والدبلوماسية. ولهذا يسرني أن أعلن أنه، امتناعاً لرأي محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن النزاع على الحدود بين هندوراس والسلفادور، شكلت لجنة من البلدان لجسم الآثار الإنسانية الناتجة عن تنفيذه تعمل جنباً إلى جنب مع عملية ترسيم الحدود. ويرغب شعب هندوراس وحكومته رغبة صادقة في اتمام هذه الأعمال ذات الأولوية دون إبطاء.

وتشمل هذه التغييرات تعزيز السلطة القضائية؛ ووضع الشرطة الوطنية في إطار ولاية مدنية؛ وتحويل الخدمة العسكرية الإلزامية إلى خدمة طوعية تربوية وإنسانية؛ وتخصيص نسبة ٣٥ في المائة من الميزانية الوطنية لقطاعات الصحة والتربية والرعاية الاجتماعية بما يعكس اهتمام الدولة بالقضاء على الفقر والتغلب على المشاكل الاجتماعية ووضع نظام للحكم يتسم بالعدل والتضامن والمشاركة؛ واعتماد تدابير ضريبية تصحيحية للحد من الآثار السلبية للخلل الخطير الذي في الاقتصاد الكبير؛ والشروع في خخصصة المؤسسات المملوكة للدولة؛ وإجراء إصلاحات مالية واتخاذ إجراءات لازمة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الاستثمار المشترك.

هذه هي بعض من أهم الإجراءات التي اتخذتها حكومة هندوراس؛ وهي توضح أنه بالرغم من أن ديمقراطيتنا ابنتها بأرمدة أمريكا الوسطى في الشهرين، فإنها تحلت بالشجاعة اللازمة لمواجهة التحديات الفريدة الراهنة والمقبلة.

والى يوم، تسعى أمريكا الوسطى إلى الاشتراك الحقيقي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد بجدول أعمال التكامل يقوم على أساس متين من التحالف من أجل التنمية المستدامة لأمريكا الوسطى. ولهذا المسعى جذوره في التاريخ والتقاليد والتضامن، وفوق كل ذلك في الوعي بالمحير المشترك لأمريكا الوسطى التي ننتمي إليها.

وفي هذا الصدد، سرنا أن تسلم الجمعية العامة في العام الماضي

"... بأهمية البرامج المنفذة والمستكملة وتلك التي تنتظر التنفيذ، ونظراً لاستفادة الموارد المخصصة للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى، تطلب من وكالات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الدولية، أن تقوم، تجنيباً لانعكاس مسيرة التقدم المحرز في أمريكا الوسطى وحتى يتسعى تعزيز السلم في المنطقة عن طريق التنمية المتكاملة والمستدامة، بتبعة الموارد اللازمة كيما تضع موضع التنفيذ برامج وطنية وإقليمية جديدة تدعم مضمون إعلان غواسيمو، والتحالف من أجل التنمية المستدامة في أمريكا الوسطى الذي اعتمد في اجتماع قمة مانااغوا، والتزامات تيفوسىغالباً بشأن السلم والتنمية التي اعتمدت في المؤتمر الدولي

وتكرر هندوراس التأكيد على التزامها بتحقيق أهداف الإعلان العالمي وخطة العمل المعتمدين في القمة العالمية من أجل الطفل. إن بلدي من البلدان الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل، وقد اتخذ سياسات في إطار برامجه الوطنية تستهدف تحقيق الأهداف الواردة في خطة العمل تلك. وترى حكومتنا أنه من الضروري أن يتمتع كل الصبية والبنات بحقوق الإنسان الأساسية مثل الحصول على التعليم والخدمات الصحية. ومن أولوياتنا القضاء على الفقر الأسري، الذي يعتبر سبباً رئيسياً لاستغلال الأطفال ولوبيات الرضع.

وقد شاركت حكومة هندوراس أيضاً في المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة الذي عقد في بيجين. ونحن مقتنعون بأن الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدنا هناك سيوفران مساهمة إضافية لمشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي الحياة الثقافية، وفي التنمية المستدامة.

إن المؤتمر المعنى باستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد مؤخراً جاء في فترة هامة من فترات التاريخ وهي الفترة التي يحتفل فيها المجتمع الدولي بانتهاء الحرب الباردة، الحدث الذي حفظ من حدة التوترات الدولية وعزز الثقة بين الدول. ويكرر بلدي التأكيد على التزامه بالمبادئ والأهداف التي اعتمدت في المؤتمر الاستعراضي هذا. وما زلنا مقتنين بأن الهدف النهائي هو القضاء التام على الأسلحة النووية واعتماد معاهدة بشأن نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية صارمة وفعالة.

وتعلق حكومة هندوراس أهمية كبرى على الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للنزاعات الدولية. ونعتقد أنه من الأفضل منع الصراعات عن طريق آليات الإنذار المبكر والجهود الدبلوماسية للمساعي الحميد بدلاً من استخدام الإجراءات السياسية والعسكرية لمحاولة وقف تلك الصراعات بمجرد اندلاعها. ونعلم أهمية مماثلة على بناء وصون السلام والأمن الدوليين، لا سيما من خلال الأنشطة الإنسانية التي تقتضي الحل العاجل لمساعدة الآلاف من المشردين والمجتثين من أوطانهم وأراضيهم. ومن هنا، فإننا نكرر التأكيد على تأييدنا للمقترحات والتوصيات التي تقدم بها الأمين العام في "خطة للسلام" وفي ملحق "خطة للسلام".

ولا تقف هندوراس موقف غير المكترث بالمشاكل التي تواجهها الجمهوريات الشقيقة، ولا سيما مشاكل غواتيمala. ونود أن ننوه بمنجزات والتزامات حكومة ذلك البلد والاتحاد الوطني الثوري الغواتيمالي في سبيل السلام، ونحثهما على الإصرار على السعي السلمي التفاوضي للتوصل إلى حل لخلافاتهما الداخلية.

ويؤيد بلدي كل المبادئ المنصوص عليها في "خطة للتنمية" التي أعدها الأمين العام والتي تسلم بأن التنمية المنصفة تزيل الكثير من الظروف الاجتماعية والسياسية التي تفضي إلى تهديد السلام. وأهم ما هنالك أنها تؤكد أن الكائن البشري هو المستفيد النهائي من جميع الجهود المبذولة من أجل التنمية والتعاون الدولي.

ومن الواضح أن "خطة للتنمية" ينبغي أن تشجع على تنفيذ الاتفاques المبرمة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا الصدد، قرر بلدي أن يؤيد المبادئ وينفذ التزامات الواردة في الإعلان الذي اعتمد رؤساء الدول والحكومات في القمة العالمية المعنية بالتنمية الاجتماعية المعقودة في كوبنهاغن بالدانمرك، في آذار/مارس من هذا العام. ونرى أن تنفيذ برنامج العمل أمر بالغ الأهمية، بغية إنشاء إطار للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وتهيئة مناخ قومي ودولي يساعد على التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر وزيادة العمالة المنتجة وتحفيض مستوى البطالة وتشجيع التكامل الاجتماعي.

ولا يمكننا أن نتوصل إلى السلام والأمن الدائمين، وإلى التقدم الاقتصادي والتحرر الاجتماعي للجنس البشري ببرمه إلا بتحقيق هذه الأهداف. ولهذا تناشد المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية، أن تبني بالتزاماتها بنقل قدر كبير من الموارد الاقتصادية والتكنولوجية إلى البلدان النامية.

وبالمثل، تولي حكومة هندوراس أولوية عالية إلى الامتثال السريع للالتزامات والتوصيات التي أعلنت في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. ومع ذلك، فإننا نلاحظ أن هناك افتقاراً إلى الموارد التي تكفي لتنفيذ البرامج والمشاريع المعتمدة كجزء من جدول أعمال القرن ٢١. وبحدودنا الأمل في أن تهيء البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها بغية تمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها أيضاً.

إننا نشعر بحزن عميق إزاء الحالة في البيوستة والهرسك بصفة خاصة، وفي البلدان المجاورة بشكل عام. ونحن ندين المحاولات الرامية إلى "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية ضد السكان المدنيين. لذلك، فإننا نأمل في أن تنجح جهود السلام الأخيرة في المنطقة، لا سيما بعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف بشأن المبادئ الأساسية للتسوية السلمية للصراع.

ويؤدي التقدم المحرز في أنغولا وليبيريا ورواندا إلى جعلنا ننظر بتفاؤل إلى عملية صنع السلام في تلك البلدان. وقد كانت مشاركة الأمم المتحدة ذات أهمية حيوية في إنجاز ذلك التقدم، ولهذا فإننا نؤيد هذه المشاركة دون تحفظ. ويحدونا الأمل في أن تتحقق تلك البلدان في نهاية المطاف المصالحة التي ستتمكنها من البدء في مهامها المتعلقة بإعادة البناء والتنمية الوطنية.

في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، وقعت ٥٠ دولة من بينها بلدي، بآمال عريضة، على ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو. وفي عام ١٩٩٥، نشعر بعفطة عارمة ونحن نحتفل بالعيد الخمسين لإنشاء هذه المنظمة التي خدمت دونما شك صالح العالمية من خلال توسعها التدريجي، وتتمثل هذه الذكرى مناسبة ملائمة لكي نذكر بإيمان لماذا لم تتحقق حتى الآن جميع توقعات وأحلام الآباء المؤسسين، ولكي نحدد المهمة التي ينبغي أن تضطلع بها الأمم المتحدة وهي على عتبة ألفية جديدة.

وبغية معالجة مسألة الكفاءة والفعالية في منظومة الأمم المتحدة بالمزيد من الدynamique والواقعية، طرح المجتمع الدولي مطالب لم يسبق لها مثيل تدعو إلى إعادة تعريف مهام المنظومة في مجال الأمن الدولي ومجال النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها.

إن نهاية القرن تقترب؛ ونتظرنا ألفية جديدة، ولذا فنحن بحاجة إلى تقييم ما حققناه من قبل وإجراء تحليل عميق لأوجه الضعف وأوجه القوة، لأوجه نجاح منظمتنا وأوجه فشلها كي نضع جدول أعمال للمستقبل بواقعية وإنصاف على نحو يساعدنا على القضاء على الظلم والتخلص من الفقر وكبح النزعات العدوانية بما يرسى أساسا لنظام عالمي موحد بحق وإنصاف وعادل.

ومن المؤلم أن نرى الآمال الكبار التي بعثها انهيار العلاقات القطبية الثنائية وهي تتعرض الآن للوهن. فلم يحدث تغيير كبير في سلوك البلدان المتقدمة النمو تجاه

وترى حكومة هندوراس أن تعزيز السلام، وهو الهدف الأساسي للأمم المتحدة، لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاحترام الكامل لأحكام الميثاق. ولكي تنجح عمليات حفظ السلام، لا بد من إرسائهما على مبدأ القانون الدولي وهما: عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تسيطر الأمم المتحدة على عمليات حفظ السلام تلك، وأن تكون ولاياتها محددة تحديداً واضحاً. وينبغي تمويلها في الوقت السليم، والأهم من ذلك أن تحظى برضاء الدول المعنية، التي ينبغي بدورها أن تمنع عن إثارة العقبات وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً.

وفي سياق الحل السلمي للصراعات الدولية، من الأمور الحيوية تشجيع المزيد من التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ويمكن حسم الأزمات الدولية بشكل فعال إذا أمكننا دعم شتى الآليات والإجراءات التي يتم التعاون من خلالها.

نحن نعرف أن الأمم المتحدة ما زالت تواجه مشاكل مالية لها تأثير مباشر على عمليات حفظ السلام. ومن هنا، لا بد من إصلاح الآليات الحالية للتمويل، مع مراعاة قدرة الدول على الدفع بالإضافة إلى ضمان عدم المساس بضرورة توفير الموارد اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام، بدأنا مشاركتنا لأول مرة في أعمال مجلس الأمن، باهتمام خاص وروح بناء. ونسترشد في مشاركتنا تلك باحترام السيادة ومبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وبالتزامنا بالدفاع عن تعزيز حقوق الإنسان والسلام.

وإذ تدرك هندوراس مسؤولياتها، فإنها تقوم منذ البداية، وفي إطار مواردها المتواضعة، بالمساهمة في بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. كما أرسلنا وحدة من جنود المشاه إلى هايتي للمساعدة في الأنشطة الإنسانية التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة هناك. ونحن مصممون علىمواصلة مشاركتنا في هذهبعثات، دعماً للسلام والأمن والقانون الإنساني الدولي.

وفي مجلس الأمن قدمنا دعمنا الكامل لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويحدونا الأمل في أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى إرساء السلام الدائم في تلك المنطقة.

ومما يحافي المنطق أن نتكلم "عن الاحتلال غير المشروع لتيمور الشرقيه و "حرمانها من ممارسة حق تقرير المصير لشعب تيمور الشرقية"، في حين أن الحقائق التاريخية تؤكد أن المشكلات التي حدثت في تاريخ تيمور الشرقية يمكن أن تعزى إلى ما فعلته البرتغال. ففي عام ١٩٧٥، تخلت السلطات الاستعمارية البرتغالية عن هذا الإقليم على نحو متوجع وتركته للفوضى الأهلية والشقاوة وإراقة الدماء. الواقع أنها حرضت عملياً على الحرب الأهلية عن طريق تقديم الأسلحة والذخائر سراً طوال الوقت إلى جماعة واحدة من الأقليات هي الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية. وقد كان من الملائم والمناسب للبرتغال وقتها أن تستجيب لحقوق ومصالح شعب تيمور الشرقية الأساسية، وأن تستمع إلى صوته وتنفذ رغباته.

وإذاء ذلك الوضع، كان لشعب تيمور الشرقية الحق في أن يتولى بنفسه حقه الأصيل في إنهاء استعماره معتبراً نفسه غير مرتبط بأي اتفاق لإنهاء الاستعمار مع من كان يمثل الدولة القائمة بالاستعمار. وقد فعل ذلك باختياره للاستقلال مع الاندماج مع أندونيسيا بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (١٥-د) و ١٥٤١ (١٥-د).

وإننا نرحب بالحوار الدائر بين أبناء تيمور الشرقية، ذلك الحوار الذي شكل محفلًا يلتقي فيه قادة تيمور الشرقية للاتصال ببعضهم في مناخ من السلام والإخاء بعد الانفصال عن بعضهم البعض لأكثر من ٢٠ سنة. ولكن ينبغي أيضاً أن نوضح أنه وفقاً للشروط الموضوعة للحوار فيما بين أبناء تيمور الشرقية، فإن ذلك الحوار لن يمثل بأي حال من الأحوال مساراً موازياً للمفاوضات ولن يمثل بدليلاً عن المحادثات الوزارية المعقدة تحت رعاية الأمين العام.

وأخيراً، فإن أندونيسيا ما برح على التزامها التام إزاء شعب تيمور الشرقية، بما يعنيه ذلك من تعزيز وحماية حقوق الإنسان لشعب تيمور الشرقية، ودعمه في جهوده من أجل بناء مستقبل مزدهر لأبنائه ولنفسه.

السيد كاتاريرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أكرر هنا أنه ليس لدى البرتغال أية مصلحة في مسألة تيمور الشرقية غير رغبتها في أن تشهد اعتراف بالحق الأساسي لشعب تيمور الشرقية في تقرير مصيره. ومن واجبنا الأخلاقي والتاريخي، بصفتنا الدولة القائمة بالادارة، أن نعمل على تحقيق هذا الهدف. فوفقاً لقرارات صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن،

المناطق الأقل نمواً من كوكبنا. ونحن نلاحظ مع القلق الرغبة في الاستعاضة عن النظام القديم بنظام جديد ثنائي القطب متذر بالشؤم: عالم يتكون من البلدان التي تتمتع بالوفرة، وتلك التي تقع في إسار الفقر والحرمان. لا ينبغي أن نسمح لهذا المصير المؤسف أن يتحقق ودعونا نظهر أثنا ما زلنا قادرین على الحلم، وعلى إقامة عالم مختلف أكثر رحاءً يحتضننا جميعاً.

ودعونا نأمل أن تشهد الألفية الجديدة معجزة التعايش الدولي القائم على السلام والإخاء ورفاهية الجميع. وإن لم نفعل ذلك، فلن تتاح لنا فرصة أخرى لأن نرى نور الأمل في مستقبل أفضل، وسنعيش إلى الأبد، على حد قول الشاعر الهندي روبرتو سوسا، في عالم منقسم على نفسه".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

وقد طلب وفدان الكلمة لممارسة حق الرد، وأود أن أذكر الأعضاء، بأنه، بموجب المقرر ٤٠١/٣٤ تقتصر ممارسة حق الرد على ١٠ دقائق للبيان الأول، وعلى ٥ دقائق للبيان الثاني، وتدلّي به الوفود من مقاعدها.

السيد سامودرا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يمارس حقه في الرد على الإشارات التي لا مبرر لها لمسألة تيمور الشرقية من جانب وزير خارجية البرتغال في بيانه أمام الجمعية العامة من قبل في هذا اليوم. ويدعونا مضمون هذا البيان إلى التشكيك في إخلاص البرتغال والتزامها بالحوار الثلاثي الجاري الآن تحت رعاية الأمين العام.

وينبغي أن نذكر أنه في الجولة الخامسة من المحادثات، التي عقدت في جنيف في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، اتفق وزيراً خارجية أندونيسيا والبرتغال على أن يواصل الطرفان ممارسة ضبط النفس لصالح الحفاظ على مناخ مؤاتٍ لاحراز المزيد من التقدم. وينبغي التأكيد على أن البرتغال لا يمكنها أن تشعر بالرضا عن نفسها لجهودها في الدخول في حوار بناء مع أندونيسيا تحت رعاية الأمين العام، وهي ماضية، من جهة أخرى، في استخدام كل فرصة متاحة للتوجيه حملات التشويه ضد أندونيسيا، بما في ذلك تشويهه عملية إنهاء الاستعمار الجاري في الإقليم والظروف السائدة في المقاطعة.

أريد لنا أن نحرز مزيداً من التقدم. ونعتقد أن الأسلوب الذي تتبعه البرتغال والمتمثل في ادعاء التزامها بالحوار مع اندونيسيا، من ناحية، ومواصلة إفساد المناخ بشن حملة ضد اندونيسيا، من جهة أخرى، لن يساعد على تحقيق الهند المنشود.

السيد كاتاريتو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود مجرد التذكير بأن المحادثات الراهنة أجريت بناء على مبادرة قامت بها البرتغال. ونحن ملتزمون بنجاح هذه المحادثات. وأكرر ما قلته توا. ومرة أخرى، أردت أن أقول إننا نثق في الأمين العام، ونأمل في تحقيق تقدم في هذه المحادثات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠

توقفت عملية إنهاء الاستعمار بفعل غزو اندونيسيا لهذا الإقليم واحتلالها إياه بشكل غير مشروع. وأود أن أعلن هنا مرة أخرى ثقتنا في الأمين العام وفي بعثته للمساعي الجميلة، وأملنا في أن تسفر المحادثات الجارية عن تحسين حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، بل وأن تسفر أيضاً عن تهيئة جو أفضل للمحادثات، وعن تحقيق الهدف الأخير ألا وهو منح الشعب التيموري حقه في تقرير مصيره.

السيد سامودرا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يكرر ببساطة أنه ينبغي لطرفي الحوار الجاري تحت رعاية الأمين العام أن يتقيداً باتفاقهما على مواصلة ضبط النفس من أجل المحافظة على المناخ المؤاتي الذي نحن في حاجة ماسة إليه إذا